



**نموذج مقترح لقياس أثر التحفظ المشروط في ظل تطبيق المعايير الدولية  
للتقارير المالية IFRS على كفاءة قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية  
على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**

**بحث مُستل من رسالة دكتوراه في المحاسبة**

د. ياسر محمد عبد العزيز سمره  
أستاذ المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة – جامعة دمياط

[dryassersamra@hotmail.com](mailto:dryassersamra@hotmail.com)

أ.حنان عبد الرؤف رياض الرفاعي  
باحث دكتوراه في المحاسبة  
كلية التجارة – جامعة دمياط

[ram.riad@gmail.com](mailto:ram.riad@gmail.com)

د. السيد عبد النبي القرنشاوي  
مدرس المحاسبة  
كلية التجارة – جامعة دمياط

[el\\_sayed1974@yahoo.com](mailto:el_sayed1974@yahoo.com)

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية  
كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الرفاعي، حنان عبد الرؤف رياض؛ سمره، ياسر محمد عبد العزيز؛ القرنشاوي، السيد عبد النبي (٢٠٢٣). نموذج مقترح لقياس أثر التحفظ المشروط في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS على كفاءة قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٢، ٩٣-١٥٠.*

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## نموذج مقترح لقياس أثر التحفظ المشروط في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS على كفاءة قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

أ.حنان عبد الرؤف الرفاعي؛ د. ياسر محمد عبد العزيز سمره؛ د. السيد عبد النبي القرنشاوي

### المخلص:

هدفت الدراسة الى تحديد أثر التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) على كفاءة قرارات المستثمرين وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة التي اهتمت بأثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالية على التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر)، والعلاقة بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) وكفاءة قرارات المستثمرين، ثم اعداد نموذج مقترح لأثر التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) على كفاءة قرارات المستثمرين.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضية، تم تجميع القوائم المالية للشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في بورصة الاوراق المالية المصرية ، حيث تمثلت عينة الدراسة في الشركات التي تدخل ضمن الخمسين شركة الاكثر نشاطاً ، ولم تخرج من المؤشر خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٣ الي ٢٠١٩ ، وبعد باستبعاد كل من قطاع البنوك وكذا الشركات التي لم تظل بالمؤشر طيلة ٦ سنوات الممتثلة لفترة التحليل من ٢٠١٣ الي ٢٠١٩ ( وكذا استبعاد عام ٢٠١٦ والذي يمثل العام الاول لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في مصر ) تصبح العينة النهائية للدراسة ٢٥ شركة باجمالي عدد مشاهدات ١٥٠ مشاهدة .

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

تؤثر المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ايجابياً علي التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر). كما يؤثر التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) ايجابياً على كفاءة قرارات المستثمرين في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بتطبيق مستوى مناسب للتحفظ المحاسبي (الاعتراف الوقتى بالخسائر) والافصاح عنه عند اعداد التقارير المالية، وضرورة اتجاه الهيئات التنظيمية الي توفير دليل ارشادات لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، على ان يتضمن ذلك الدليل ضوابط تحكم عملية تعدد بدائل القياس المحاسبي التي تتيحها المعايير.

## الإطار العام للبحث: المقدمة:

ان التوسع في الأسواق ، وبذوغ ما يعرف بعولمة الاعمال والتوسع الجغرافي وزيادة الطلب على المعلومات بين كل من المستثمرين وأصحاب المصلحة والمجتمع بشكل عام ، أوجدت الحاجة الى أهمية جودة التقارير المالية باعتبارها المصدر الرئيسي من المعرفة حول استراتيجية الشركة. (Martínez-Ferrero, Jennifer, 2014, p50)

تُعرف جودة المحاسبة بانها جودة التقارير المالية أو جودة الخصائص النوعية للمعلومات المالية ، وبشكل عام يمكن تعريفها من وجه نظر مستخدميها بانها منتجاً يتمثل في المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية للشركة ، يتمتع هذا المنتج بمستوى عالٍ من الجودة إذا كان يؤكد توقعات مستخدميه ويلبي احتياجاتهم من المعلومات . (Legenzova, Renata, 2016, P34)

وبالتالي يتم تحديد قيمة المعلومات المحاسبية إلى حد كبير من خلال جودتها، والتي تشير الى أن بعض المعلومات المحاسبية أفضل من معلومات أخرى في توصيل ما تهدف اليه ، ولهذا السبب تكتسب جودة المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة للمشاركين في سلسلة الإمداد بالتقارير المالية ، حيث يمكن ترجمة جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة للمؤسسات إلى انخفاض تكلفة رأس المال، وبالنسبة للمستثمر يمكن ترجمة جودة المعلومات المحاسبية بشكل أفضل إلى تخصيص رأس مال أكثر ربحية . (Pounder, Bruce, 2013, P18).

وكما جاء بالإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية ٢٠١٠ الذي وافق عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والخاص بالخصائص النوعية للمعلومات المالية " أن الخصائص النوعية للتقارير المالية الجيدة تحدد أنواع المعلومات التي من المحتمل أن تكون أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات من خلال المعلومات الواردة في التقارير المالية " . (Pascan, Irina-Doina, 2015, p581)

أدت الحاجة إلى تحديد مدى المعلومات المالية التي تفي بالخصائص النوعية التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية إلى ظهور مصطلحات مفاهيمية جديدة في الأدبيات، منها الخصائص الرئيسية للأرباح والتي تمثل خاصية التوقيت اهم مكوناتها. (Carp, Mihai, 2018, P51) فالتوقيت هو خاصية للأرقام المحاسبية تعبر عن توفر المعلومات المالية لمستخدميها قبل فقدان المعلومات القدرة على التأثير في قرارات الاستثمار.

وعليه تُظهر المؤلفات الحديثة حول التحفظ المحاسبي أو التعرف على الخسائر في الوقت المناسب (timely loss recognition TLR) ، ليس فقط خاصية حاسمة للمحاسبة تسهل تدفق المعلومات الخاصة للشركة من المطلعين داخل الشركات إلى الاطراف الخارجية ، ولكنه أيضاً آلية رئيسية تعمل على تحسين فعالية حوكمة الشركات ومنع الانتهازية الإدارية (Hu, Jinshuai et al ,2015,P2)

فالتحفظ هو "رد فعل حذر من أجل ضمان مراعاة طبيعة المخاطر غير الموثوق بها في الأعمال". (Baghba, Somayeh Karim et al , 2016,P28) ، أو مبدأ احترازي لمواجهة ظروف عدم اليقين ، يفترض أنه عند الاختيار من بين عدة خيارات يتم اختيار الطريقة أو الإجراء الذي ينتج أقل مبلغ من صافي الربح أو أقل قيمة للأصل ، الا انه في ذات الوقت لا يعني أن يتم عن قصد تقليل قيمة الأصول والدخل ، ولكنه يمكن أن يكون إشارة إيجابية من جانب المديرين للمستثمرين ، لمدى حذر الشركة في التعرف على أرباحها ، مما يُظهر أداءً جيداً لها أمام الجمهور ، الامر الذي سيزترتب عليه في النهاية زيادة سعر السهم . (Sugiarto, Hening , Vidyari Shinta & Fachrurrozie,2018,P1)

وعليه تظهر اهمية التحفظ المحاسبي وقدرته علي تحقيق النتائج الاقتصادية المرغوبة من زيادة فاعلية الاستثمار وانخفاض تكلفة راس المال .

#### مشكلة البحث:

تُعد جودة المعلومات المحاسبية قضية هامة ترتبط بكفاءة الاستثمار من خلال قناتين على الأقل أولاً : أن التقارير المالية تقدم معلومات محددة للمستثمرين مما يقلل من عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين وبين مجموعات المستثمرين فيما بينهم ، وبالتالي يمكن أن يخفف من تكاليف زيادة رأس المال ، علاوة علي خفض تكاليف التمويل الخارجي للشركات ، ثانياً: أن جودة المعلومات المحاسبية تلعب دوراً هاماً في التخفيف من حدة مشاكل الوكالة بين المديرين والمستثمرين. (Wang Fusheng et al ,2015, p3)

واستناداً الي ذلك سعي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الي تطوير مجموعة من معايير التقارير المالية عالية الجودة ومقبولة دولياً ، توفر بدائل وقياسات محاسبية مسموح بها تعكس على نحو أفضل الوضع الاقتصادي والأداء. (Rading Outa. Erick, 2011, P215). وتعتبر المعايير المالية للتقارير المالية IFRS "معايير قائمة علي المبادئ" ، أى ان الأمر يتطلب أحكام مهنية ومعالجات محاسبية على أساس طبيعة المعاملات ، وبالتالي فهي تعتبر أكثر

---

---

أمانة في عرض تلك المعاملات (Sung Kao, Hui&Han Wei, Tzu,2014,P228)

ولقد زادت حدة المناقشات واختلفت الآراء حول فوائد الاعتماد العالمي للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وجودة التقارير المالية وكذا الفوائد المتحققة للمستثمرين (Liu, Chunhui, et al ,2011,p661)

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المحاسبية إلا أنها اختلفت في نتائجها ، فالبعض منها توصل الي أن تبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS تحسن من التباين في المعلومات ، وبالتالي فهي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية مثل دراسات (Sung Kao-Hui &Han, Yurisandi, Try &Puspitasari,Evita,2015, Iatridis, Wei- Tzu , 2014, G.2010) بينما البعض الآخر من الدراسات مثل (Paananen, M. and Lin, H. ) (Christensen, Hans B. et al, 2015,P33) ، في حين ترى دراسة (Christensen, Hans B. et al, 2015,P33) أن تبني المعايير الدولية للتقارير المالية ليست بالضرورة أن يكون شرطاً كافياً لزيادة جودة المعلومات المحاسبية.

وعند تناول مقياس لجودة المعلومات المحاسبية وهو التحفظ المحاسبي ، والذي يُعد مقياساً هاماً وفقاً لما جاء بالدراسات السابقة ، فالشركات التي تتمتع بدرجة أكبر من التحفظ المشروط ، تحصل على ردود فعل أكثر إيجابية لسعر السهم عندما يتم الإفصاح عن توقعات الأرباح ، ترى بعض الدراسات مثل دراسة (Elshandidy, Tamer& Hassanein, Ahmed,2014, Andr'e, Paul et al,2015) كأحد الخصائص الرئيسية لاعداد التقارير المالية - انخفض بعد اعتماد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ، بينما على الجانب المعارض ترى بعض الدراسات مثل دراسة (Kaytmaz Balsari Cagnur et al , 2010, Barker, Richard& Mcgeachin, Anne,2015, Dobre. Florin, et al,2015) هناك اتجاه متزايد الي التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) بعد اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS

وبالتالي فإن الاختلافات السابق ذكرها بين الدراسات سواء في تأثير الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS على التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) ، أو في أثر ذلك المقياس علي كفاءة قرارات المستثمرين خاصة في ظل وجود اختلافات كبيرة في

تصور وتفسير المستثمرين للمعلومات المستندة إلى التحفظ المحاسبي كما تشير دراسة (Jaggi, Bikki et al,2016)

قد يرجع إلى اختلاف الظروف التي تمت خلالها هذه الدراسات ، اختلاف التوقيت ، الاساليب المختلفة المستخدمة في القياس وعليه فالأمر يُعد في نهاية المطاف مسألة تجريبية خاصة فيما يتعلق باختلاف المقاييس المستخدمة والمشاكل المتعلقة بها ، وكذا طبيعة العينة التي يتم التطبيق عليها .

فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بمشاكل مقاييس جودة المعلومات المحاسبية ذاتها والمستخدمه بالدراسات نجد أن مقاييس التحفظ المشروط (الاعتراف الوتقي بالخسائر) وُجد خطأ في النماذج المستخدمة لقياسها خاصة نموذج Basu 1997 الذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات ، والذي أظهر خطأ يقدر بحوالي ٢٥٪ في تقدير التحفظ ناتجاً عن عدم الاخذ في الاعتبار عدم تناسق التكلفة ، علاوة على ذلك وبصفة خاصة فقد ركزت معظم الدراسات علي التطبيق في الدول المتقدمة التي تتسم بوجود ( أسواق عميقة نسبياً، حماية حقوق المساهمين، مهنية عملية المراجعة ، بالإضافة الي نظم الرقابة الأخرى...) دون الاسواق الناشئة.

وعليه سيتم اختبار أثر جودة المعلومات المحاسبية تحديداً من خلال مقياس التحفظ المشروط (الاعتراف الوتقي بالخسائر) في ظل تبني المعايير الدولية للتقارير المالية علي كفاءة قرارات المستثمرين في مصر كأحد الأسواق الناشئة.

**وبناء علي ما سبق تتمثل مشكلة البحث الاساسية في الاجابة علي التساؤلات التالية :**

١. كيف يمكن تقييم التحفظ المشروط (الاعتراف الوتقي بالخسائر) في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS في البيئة المصرية كأحد الاسواق الناشئة ؟
٢. هل التحفظ المشروط (الاعتراف الوتقي بالخسائر) في ظل الامتثال للمعايير الدولية للتقارير المالية يمكن أن يؤثر علي كفاءة قرارات المستثمرين في البيئة المصرية كأحد الاسواق الناشئة؟.

**الدراسات السابقة :** سيقوم الباحث بتقسيم الدراسات السابقة الي مجموعتين كالتالي :

**المجموعة الاولى :** دراسات تناولت العلاقة بين تبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والتحفظ المشروط (الاعتراف الوتقي بالخسائر).

**المجموعة الثانية:** دراسات تناولت العلاقة بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوتقي بالخسائر) وكفاءة قرارات المستثمرين

---

---

أولاً: دراسات تناولت العلاقة بين تبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) كالتالي:

هدفت دراسة Kaytmaz Balsari Cagnur et al , 2010 الى البحث في تأثير اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على الأرباح المتحفظة Earning Conservatism كمحدد من محددات جودة التقارير في تركيا ، استخدمت الدراسة بيانات من جميع الشركات المدرجة في بورصة اسطنبول (ISE) Istanbul Stock Exchange في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٨ ، وتوصلت الدراسة الى زيادة الاعتماد علي IFRS أدى الي زيادة التوقيت غير المتماثل (في اشارة الي الأرباح المتحفظة) في تركيا ، وأن التأثير الأقوى لمعايير IFRS بالنسبة للشركات المالية ، قد يكون راجعا إلى وجود آليات إنفاذ قوية تأسست بعد أزمة ٢٠٠١ ، كما يرتبط حجم الشركة ومستوى الديون سلبياً مع الأرباح المتحفظة ، وهو ما يعني أن الشركات الكبيرة ، والشركات ذات المديونية المرتفعة أقل تحفظاً.

هدفت دراسة Elshandidy, Tamer& Hassanein, Ahmed,2014 الي تحديد أثر كلاً من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) و / أو وجود مجلس إدارة مستقل علي التحفظ المحاسبي ، من خلال عينة بلغت ١٠٠ شركة من الشركات غير المالية في المملكة المتحدة المدرجة ضمن مؤشر FTSE 100 على مدى فترة ٦ سنوات ، اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ، وهي فترة تتضمن التوازن بين فترة ما قبل الاعتماد الإلزامي لمعايير IFRS (2002-2004) ، وفترة ما بعد الاعتماد الإلزامي لمعايير IFRS (2005-2007) ، وقد انتهت الدراسة الى أن هناك علاقة سلبية إلى حد كبير بين IFRS والتحفظ المحاسبي ، وهذا يعني انخفاض التحفظ المحاسبي بعد اعتماد إلزامية IFRS ، وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديرين المستقلين والتحفظ المحاسبي ، ووجود علاقة سلبية إلى حد كبير بين نسبة المديرين التنفيذيين والتحفظ المحاسبي ، مما يعني أن مجلس الإدارة الأكثر استقلالاً يتطلب المزيد من التحفظ المحاسبي ، كما توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية إلى حوكمة الشركات ( والذي يمثل استقلال مجلس الإدارة عامل محدد لها) ، والتحفظ المحاسبي

اهتمت دراسة Andr'e, Paul et al,2015 بتحديد أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) علي التحفظ المحاسبي المشروط في أوروبا لعينة تم من خلالها تجميع 3711 ملاحظة مستمدة من ١٦ دولة أوروبية خلال الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١٠ ، وتوصلت الدراسة الى أن نوعي التحفظ المحاسبي المشروط التحفظ غير المشروط انخفض بعد اعتماد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ، وقد تبين أن الانخفاض كان أقل في البلدان التي تنسم بجودة مراجعة مرتفعة ، وقوة في انفاذ تطبيق معايير المحاسبة ، كما أن الانخفاض في

التحفظ المحاسبي المشروط بعد اعتماد المعايير هو أقل وضوحا بالنسبة للشركات التي بها ضعف الأصول .

علي النقيض من نتائج الدراسات السابقة ، اشارت دراسات اخرى الي أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ادى الي زيادة تطبيق التحفظ المحاسبي بالشركات كما يلي :

هدفت دراسة Barker, Richard & Mcgeachin, Anne, 2015 الي التعرف علي مدي وجود مفهوم التحفظ بمتطلبات الاعتراف والقياس والافصاح للمعايير الدولية للتقارير المالية علي الرغم من خروج التحفظ كأحد خصائص التقارير المالية من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية ، وقد توصلت الدراسة في نتائجها عند تحليلها للاحتياجات الفعلية للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS أن هناك أمثلة متعددة من متطلبات الاعتراف تتطلبها هذه المعايير تؤدي إلى التحفظ غير المشروط ، ومتطلبات للقياس تؤدي إلى التحفظ المشروط ، وأيضا متطلبات للعرض / الافصاح تزيد من دعم بيئة التقارير المتحفظة ، وهذه النتائج تكمل وتدعم الأدلة الموجودة في الأدبيات التجريبية من كون المحاسبة هي ممارسة متحفظة

هدفت دراسة Dobre. Florin, et al, 2015 الي التحقق من التغيير في كلاً من التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) والقيمة الملائمة نتيجة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ، وقد شملت العينة الشركات الرومانية القيدة في بورصة بوخارست Bucharest Stock of Exchange خلال فترة ٤ سنوات من 2010 الي 2013 وانتهت الدراسة الي ان هناك اتجاه متزايد بين الشركات المدرجة بالبورصة الرومانية الي التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) بعد اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية ، والذي يعني التخفيف من ممارسات إدارة الأرباح ، وكنتيجة لذلك يتوقع زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في المعلومات المحاسبية المتاحة لهم ، وبالتالي فان إثبات الخسائر في الوقت المناسب يزيد من جودة المحاسبية للكيانات الرومانية المدرجة بالبورصة .

هدفت دراسة Pasko, Oleh et al, 2021 الي تحديد تأثير اعتماد المعايير الوطنية المتقاربة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على التحفظ المحاسبي والتحقيق في تأثير سمات حوكمة الشركات ( ملكية الحكومة ، ملكية الإدارة ، تركيز الملكية ، حجم مجلس الإدارة ، استقلالية مجلس الإدارة ، ازدواجية الرئيس التنفيذي) على التحفظ المحاسبي في الصين. تم جمع عينة كبيرة من الشركات الصينية المدرجة في البورصة A-share ، والتي تضم ٢٩٢٥ شركة تمتد من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٩ ، تم جمعها من قاعدة بيانات CSMARM ، وتشير نتائج الدراسة الي انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي بعد التقارب الإلزامي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية في الصين ، أن الملكية الحكومية و ملكية الإدارة وتركيز الملكية وازدواجية



الرئيس التنفيذي كلها مرتبطة بشكل سلبي مع التحفظ المحاسبي ، وعلى النقيض فليس هناك علاقة مهمة بين حجم المجلس ، استقلالية المجلس ، والتحفظ المحاسبي في المؤسسات الصينية

هدفت دراسة Rabia'tul A'dawiyah,et al,2021 التحقق من تأثير التقارب الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام ٢٠١٢ على التحفظ المحاسبي في ماليزيا. استنادًا إلى ٦٦ ملاحظة خلال فترة بلغت ٦٦ عامًا للبنوك الماليزية المدرجة في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا ، حيث تشير النتائج عن زيادة عامة في التحفظ خلال فترة الدراسة وزيادة أعلى في التحفظ بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

**ثانياً: دراسات تناولت العلاقة بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) وكفاءة قرارات المستثمرين**

وثقت دراسة Jaggi, Bikki et al,2016 وجود اختلافات كبيرة في تصور وتفسير المستثمرين الأفراد والمؤسسات الاستثمارية للمعلومات المستندة إلى التحفظ المحاسبي، وتشمل عينة الدراسة في مؤشر ١٨٠ لبورصة شنغهاي خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٢، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، وقد توصلت الدراسة الى ان المؤسسات الاستثمارية تُفضل التداول في الشركات التي تستخدم النزعة التحفظية للمحاسبة عند إعداد التقارير المالية ، لأن أرباحها ترتبط بانخفاض كلاً من درجة عدم اليقين وعدم تناسق المعلومات ، وبالتالي دقة وموثوقية عالية

اهتمت دراسة Chan, L.-C et al , 2014 بالعلاقة الإيجابية بين احتمال تداول المعلومات *the probability of information based trading (PIN) measure* وقياس الخسائر في الوقت المناسب ، تم تفسير هذه العلاقة كدليل على أن التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) يلعب دورًا إعلاميًا هاماً لمستثمري الأسهم ، بالإضافة إلى دوره في التعاقد على الديون ، وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية بين عدم تناسق المعلومات التي تقاس بمستوى احتمال تداول المعلومات ، والتعرف على الخسائر في الوقت المناسب ، فالاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب له دور إضافي في توفير المعلومات للمستثمرين في الأسهم .

**أهمية البحث: ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل واعتبارات لعل من أهمها ما يلي:**

١. يعتبر الفكر المحاسبي المعاصر أن موضوع معايير التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي فقد أثير الجدل في الفترة الأخيرة، لذا اهتمت الدراسات المحاسبية بمحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية لمحاولة تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعظيم قدرة الشركة علي اتخاذ قرارات استثمارية ذات صافي قيمة حالية ايجابية، وكذا ترشيد ورفع كفاءة قرارات المستثمرين.

٢. يعتمد مستوى الاستثمار والنشاط الاقتصادي على ثقة المستثمر في البيئة الاستثمارية السائدة ، ويهدف صدور قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ والخاص باصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ إلى تعزيز شفافية وفائدة البيانات المالية ، وتعزيز ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية المصرية، وزيادة مستوى الاستثمار في الاقتصاد .  
٣. يساهم البحث في بناء نموذج لاختبار أثر التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) علي كفاءة قرارات المستثمرين في ظل التطبيق الالزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية.

**هدف البحث:** في ضوء مشكلة البحث المطروحة يتمثل أهداف البحث في الاهداف التالية:

**أولاً:** دراسة أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS على استخدام التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر)

**ثانياً:** دراسة مدى زيادة كفاءة قرارات المستثمرين عن طريق زيادة جودة المعلومات المحاسبية باستخدام التحفظ المشروط ، وذلك من خلال تقديم نموذج مقترح لقياس جودة المعلومات المحاسبية بمقياس التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) ( في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وتقييم مدى علاقته بكفاءة قرارات المستثمرين في الأسواق الناشئة وذلك بالتطبيق علي مصر باعتبارها سوق مالي ناشئ .

**فروض البحث:**

**الفرض الاول (H1):** هناك أثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) كأحد مقاييس جودة المعلومات المحاسبية والتحول إلى المعايير الدولية للتقارير المالية.

**الفرض الثاني (H2):** هناك أثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) كأحد مقاييس جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة قرارات المستثمرين .

### القسم الثاني

## قياس أثر التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية علي كفاءة قرارات المستثمرين

### ١- المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والنتائج الاقتصادية المترتبة علي تبنيها

ان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي مجموعة من المعايير عالية الجودة قائمة على المبادئ ، تعمل على توجيه المزيد من الاهتمام تجاه التمثيل الصادق الذي يُحسن بدوره من جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة (Ding, Fangfei et al,2017,p1108) .

وعليه تتمثل المنافع الأساسية لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية في شفافية المعلومات ، حيث أن قدرة أي دولة علي جذب مزيداً من الاستثمارات يتوقف علي توفير قدر أكبر من الشفافية وخفض تكلفة رأس المال. (Jalali Aliabadi, Farzaneh & Mahdavi, 2016,p 615) ، القابلية للمقارنة وذلك من خلال تضيق الاختلافات بين الدول في التقارير المالية ، حيث تقدم المعايير الدولية للتقارير المالية وضع جيد لتحسين إمكانية المقارنة بسبب تركيزها على المبادئ بدلاً من القواعد ، فهي تستند إلى جوهر المعاملات الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على مجموعة من القواعد الغير مرنة (De George, Emmanuel T&Shivakumar, Lakshmanan,2016,p918) ، جودة التقارير المالية وهي "المدى الذي تعكس فيه معلومات التقارير المالية الوضع الاقتصادي الحقيقي" (Chen, Huifa et al, 2010,P2) ، وكما يؤكد (Platikanova, P., Perramon, J., 2012,P3) علي أن الجودة العالية للمعلومات تظهر عندما يكون مستخدموا التقارير المالية قادرين علي تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية" ، وعند النظر الي إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نجد انه يعد مصدراً رئيسياً لتحديد جودة التقارير المالية ، من خلال ما شملته الخصائص النوعية للافصاح المالي بتلك المعايير سواء الخصائص الأساسية (الملائمة ، والعرض العادل ) أو المكملة (القابلية للمقارنة ، التوقيت المناسب ، القابلية للفهم ، والقابلية للتحقق) .

ولاشك في أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يترتب عليه آثار اقتصادية علي النحو

التالي: (Bru" Ggemann, Ulf et al,2013,pp11-16)

### ١-١ الآثار علي التقارير المالية:

أ. الامتثال ودراسة الخيارات المحاسبية : وجود دليل جوهري علي عدم الالتزام بمتطلبات الافصاح الخاصة بالتقارير المالية الدولية في السنة الاولي للتبني.

ب. الخصائص المحاسبية: والتي تناولت أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية علي خصائص الأرقام المحاسبية مثل ( تمهيد الدخل ، التحفظ المشروط ، الاستحقاقات التقديرية ،...) ، والتي توصلت الي زيادة قابلية المقارنة بين التقارير المالية للدول المختلفة بعد الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية .

ت. القيمة الملائمة : وهي النتائج الخاصة بأثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية علي القيمة الملائمة للأرقام المحاسبية سواء في سوق الأسهم أو في سوق الدين ، حيث تشير النتائج الي زيادة أهمية القيمة الملائمة للأرقام المحاسبية بعد الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية خاصة في سوق الأسهم.

### ٢-١ الآثار على سوق رأس المال.

أ. الإدلة المباشرة للنتائج الاقتصادية في أسواق رأس المال : هناك تأكيد بالإجماع بين الدراسات تقريبا علي تحقيق فوائد لسوق رأس المال بعد الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وعلى وجه التحديد ان اعتماد هذه المعايير يزيد من سيولة سوق الاسهم ، ويخفض من تكلفة رأس المال ، ويعمل على زيادة الاستثمارات في الأسهم عبر الحدود ، فاعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية له القدرة على تحقيق فوائد مباشرة لسوق رأس المال .

ب. النتائج فيما يخص تصورات المشاركين في أسواق رأس المال : ادي التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية الي زيادة المحتوي المعلوماتي للإرباح المعلن عنها ، والمساعدة علي سهولة تدفق المعلومات الخاصة بالإرباح المعلن عنها عبر الدول المختلفة ، علاوة على تحسين من توقعات المحللين الماليين علي المدى البعيد .

### ٣-١ الآثار على الاقتصاد الكلي.

يؤدي الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية الي زيادة كلاً من الاستثمارات الاجنبية في كل من سوق الدين وسوق الأسهم خاصة بالنسبة للدول التي تتمتع بمستويات منخفضة من الفساد ولديها أنظمة قوية لحماية المستثمر .

وإذا كانت آثار التقارير المالية تعكس التأثير الفوري للتغيير في المعايير المتعلقة بخصائص التقارير المالية ، فإن آثار كلاً من سوق رأس المال والاقتصاد الكلي تتعلق باستجابات مستخدمي التقارير المالية للتبني الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وترى الباحثة ان مقياس التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) هو مقياس يشمل العديد من الفوائد للتقارير المالية على النحو التالي :

وترى الباحثة ان مقياس التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) هو مقياس يشمل العديد من الفوائد للتقارير المالية على النحو التالي :

أ. يعتبر التحفظ المحاسبي (الاعتراف الوقتى بالخسائر) أداة تقيدية للاخطاء المتعمدة مثل ممارسات ادارة الارباح ، وبالتالي فهو قد يضمن توفير تقارير مالية خالية من الاخطاء سواء كانت هذه الاخطاء متعمدة أو غير متعمدة ، وهو ما يمثل احد اشكال التمثيل الصادق للتقارير المالية ، فالتحفظ ليس فقط خاصية حاسمة للمحاسبة تسهل تدفق المعلومات الخاصة للشركة من المطلعين داخل الشركات إلى الاطراف الخارجية ، ولكنه أيضاً آلية رئيسية تعمل على تحسين فعالية حوكمة الشركات ومنع الانتهازية الإدارية (Hu, Jinshuai et al ,2015,P2)

ب. خاصية التوقيت التي تعبر عن توفر المعلومات المالية لمستخدميها قبل فقدان المعلومات القدرة على التأثير في قرارات الاستثمار، يساعد التحفظ من خلال الاعتراف باى خسارة محتملة متوقعة في الوقت المناسب على تصحيح القيمة المحاسبية للأصول .

ج. اثبتت بعض الدراسات التأثير الايجابي للتحفظ المحاسبي بجوانبه الاربع (أصول، التزامات، إيرادات، المصروفات) علي خاصيتي الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية .

وتدعم الادلة الموجودة في الادبيات التجريبية من كون المحاسبة هي ممارسة متحفظة .

#### الإطار المفاهيمي للتحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر):

أدت الحاجة إلى تحديد المعلومات المالية التي تفي بالخصائص النوعية التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية إلى ظهور مصطلحات مفاهيمية جديدة في الأدبيات، منها الخصائص الرئيسية للأرباح والتي تعتبر خاصية التوقيت اهم مكوناتها.(Carp, Mihai,2018,P51) ، فالتوقيت هو خاصية للأرقام المحاسبية تعبر عن توفر المعلومات المالية لمستخدميها قبل فقدان المعلومات القدرة على التأثير في قرارات الاستثمار.

وعليه تشير المؤلفات الحديثة أن التحفظ المحاسبي أو التعرف على الخسائر في الوقت المناسب (timely loss recognition TLR) ، ليس فقط خاصية حاسمة للمحاسبة تسهل تدفق المعلومات الخاصة للشركة من المطلعين داخل الشركات إلى الاطراف الخارجية ، ولكنه أيضاً آلية رئيسية تعمل على تحسين فعالية حوكمة الشركات ومنع الانتهازية الإدارية .(Hu, Jinshuai et al ,2015,P2)

التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتى بالخسائر) هو "رد فعل حذر من أجل ضمان مراعاة طبيعة المخاطر غير الموثوق بها في الأعمال". (Baghba, Somayeh Karim et al , 2016,P28) ، فهو مبدأ احترازي لمواجهة ظروف عدم اليقين ، يفترض أنه عند الاختيار من

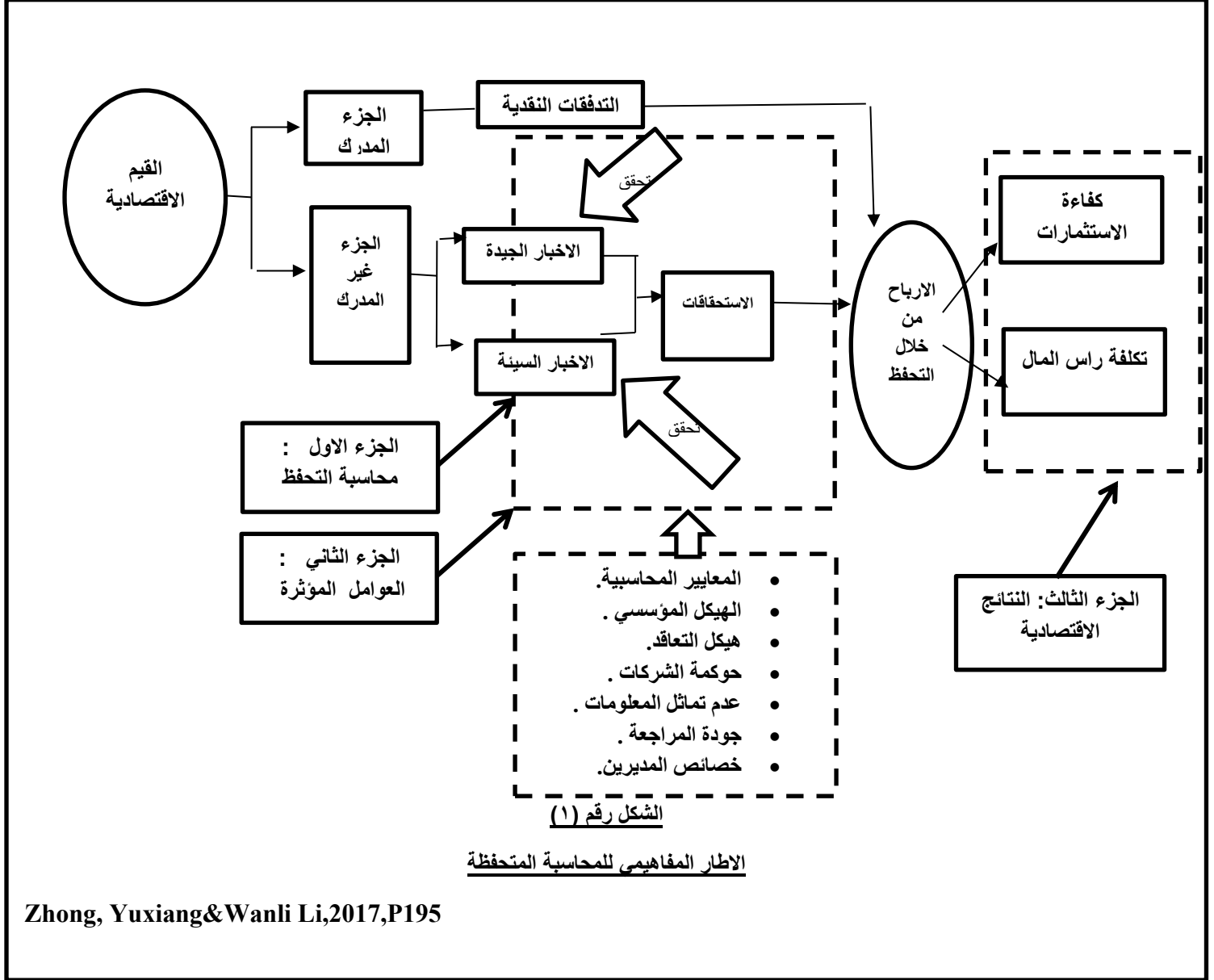
بين عدة الخيارات يتم اختيار الطريقة أو الإجراء الذي ينتج أقل مبلغ من صافي الربح أو أقل قيمة للأصل ، إلا انه في ذات الوقت لا يعني أن يتم عن قصد تقليل قيمة الأصول والدخل ، ولكنه يمكن أن يكون إشارة إيجابية من جانب المديرين للمستثمرين لمدى حذر الشركة في التعرف على أرباحها ، مما يُظهر أداءً جيداً لها أمام الجمهور ، الامر الذي سيجتنب عليه في النهاية زيادة سعر السهم ( Sugiarto, Hening Vidyari Shinta & Fachrurrozie,2018,P1).

حددت العديد من الدراسات السابقة نوعين مختلفين من التحفظ ، هما اما التحفظ السابق ex ante (التحفظ غير المشروط) أو اللاحق ex post (التحفظ المشروط) وهو التصنيف الأكثر شيوعاً . (Oner, . Mehtap et al,2017,P127)

حيث يُعرف التحفظ غير المشروط بأنه أخبار مستقلة تعتمد على المحاسبة والميزانية العمومية ، مثل مصروفات فورية للدعاية والاعلان ، واستخدام الاستهلاك المعجل ومحاسبة التكلفة التاريخية.

بينما يعتمد التحفظ المشروط على الأخبار القائمة على السوق والأرباح ، حيث يتم تدوين القيم الدفترية في ظل ظروف معاكسة ولا يتم تدوينها تحت ظروف مواتية مما يعني عدم التماثل في استجابة الأرباح للأخبار الجيدة والسيئة ، مثل قواعد تقييم المخزون ( التكلفة المنخفضة أو السوق ) ، محاسبة انخفاض القيمة للأصول الملموسة وغير الملموسة .

واستناداً على ذلك ففي حين أن التحفظ غير المشروط أكثر ثباتاً وقابلية للتنبؤ من قبل المستثمرين نظراً لكونه قابل للملاحظة من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية ، فان التحفظ المشروط أقل استمرارية ، علاوة على انخفاض قدرة المستثمرين في التنبؤ به لكونه يشمل علي درجة عالية من التقدير الإداري.



ويؤكد الشكل رقم (١) علي امرين أساسيين كالتالي:

**الأول:** أهمية التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) وقدرته علي تحقيق النتائج الاقتصادية المرغوبة من زيادة فاعلية الاستثمار وانخفاض تكلفة راس المال ، ولا شك في ان هذا الامر يتفق مع الاتجاه الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية من تضمين مبدأ التحفظ بالاطار المفاهيمي للمعايير ، حيث انه في بادىء الامر تم استبعاد المصطلحين "التحفظ" و "الحكمة" من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لعام ٢٠١٠ (IASB، ٢٠١٠) ، نظراً لزعم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن التيار المحافظ يتعارض مع الحيادية ويمكن أن يسبب تحيزاً في تقدير صافي الأصول المدرجة في التقارير المالية (مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ٢٠١٠ ؛ مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ٢٠١٥). وبالتالي ، تمت إزالة المصطلح ، الا ان قام المجلس باعادة تضمين التحفظ المحاسبي وبشكل صريح في المعايير المحاسبية وذلك في إطار مشروع الإطار التصوري لعام ٢٠١٥ الذي تم مراجعته ، كما اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية إعادة تقديم مفهوم الحذر كنهج لزيادة فائدة التقارير المالية للمستثمرين (IASB، ٢٠١٥). هذا يعني أن هناك حاجة إلى التركيز على التحفظ ، وهو ما تم التأكيد عليه في الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبة الذي اصدر في مارس ٢٠١٨ ، حيث أسفرت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في الإطار المفاهيمي الجديد وفقاً لما تضمنته المجموعة الثالثة منها على توضيح بعض المجالات الموجودة في الإطار المفاهيمي السابق ، والتي منها مفهوم الحيطة والحذر Prudence (أوبكر محمد الصروي ، عفت ، ٢٠٢٠، ص ١٠٦).

حيث جاء تعريف الحيطة عن ممارسة الحذر Caution عند اعداد الاحكام والتقديرات في ظل ظروف عدم التأكد ، ففي مثل هذه الحالات يجب أن تعتمد تقديرات وأحكام المحاسب على المنطق السليم وأن يختار الاساليب المحاسبية التي لا تؤدي الى المبالغة أو بخس الاصول أو الالتزامات أو الايرادات أو المصروفات ، ولا يجب المغالاة في الحيطة والحذر فلا يجب تعمد تخفيض الدخل أو التأثير على المركز المالي بطريقة تؤدي إلى سوء الفهم أو التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية. (أوبكر محمد الصروي ، عفت ، ٢٠٢٠، ص ١١٣)



جدول (1)

ملخص مفهوم الحيطة والحذر وفقاً للاطر المفاهيمية لمجلس المعايير الدولية IASB/IASC  
Pasko, Oleh et al,2021

CF 2018	CF 2010	الاطار المفاهيمي Conceptual framework (CF)of the IASB/IASC	البيان
١ يناير ٢٠٢٠	1 يناير ٢٠١٢	ما قبل ذلك	ساري المفعول لفترات التقارير التي تبدأ من
أعيد تقديمه كجزء من الحياد ، وهو أحد الجوانب الفرعية للتمثيل الصادق	تم إقصاؤه من الاطار المفاهيمي	خاصية فرعية للموثوقية	الحذر وفقاً للاطار المفاهيمي

**ثانياً:** يقدم الشكل رقم (١) أيضاً تلخيص لسياسة التحفظ المحاسبي كالتالي :

القسم الاول: ما هو التحفظ المحاسبي: وهو ما يتعلق بتعريف التحفظ المحاسبي من كونه يشمل الاعتراف بكل من الارباح والخسائر بشكل غير متماثل.

القسم الثاني: ما هي العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي ، وما هي تفسيرات التحفظ المحاسبي: وهي العوامل المؤثرة علي التحفظ المحاسبي مثل ( المعايير المحاسبية ، الهيكل المؤسسي ، طبيعة التعاقد ، حوكمة الشركات ، عدم تماثل المعلومات ، جودة المراجعة ، خصائص المديرين ،..).

القسم الثالث: كيف يؤثر التحفظ المحاسبي على كفاءة الاستثمار وتكاليف رأس المال: وهو يشمل النتائج الاقتصادية المترتبة علي تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي التي ترمي بظلالها علي الارباح ، ويمكن القول بأن التحفظ يحمل في طياته مفهوم الشفافية وبالتالي فلاشك في أن زيادة الشفافية في متطلبات الإفصاح تسهل اكتشاف إدارة الأرباح ، وتؤدي إلى انخفاض تلك الممارسات ومن ثم زيادة جودة الأرباح عالية الجودة ، ( Yoon, Sora, 2007 ، PP15-16 ) ، وبالتالي فسوف ينعكس الامر في النهاية الي هدفين اساسيين يمثلان النتائج الاقتصادية لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي وهما : زيادة كفاءة الاستثمارات ، وانخفاض تكلفة رأس المال .

**٣. دوافع الطلب على التحفظ المشروط (الاعتراف الوتق بالخسائر)**

يزداد الطلب على التحفظ المشروط (الاعتراف الوتق بالخسائر) من عدة أطراف خاصة انه يمثل أداة تقيدية للممارسات التي تلجأ اليها الشركات لادارة أرباحها من أجل تضليل

المساهمين حول الأداء الاقتصادي الفعلي لها ، لذلك يعتبر أصحاب المصلحة إدارة أرباح غير مناسبة ويحاولون الحد من سلطات وصلاحيات المديرين من خلال الرقابة المكثفة ، وعليه يزداد طلب أصحاب المصلحة خاصة المساهمين على تطبيق التحفظ باعتبارها أداة إشرافية وحوكمة للشركات للحد من إدارة الأرباح.(Baghba, Somayeh Karim et al , 2016,P27)

وبالتالي فإن أحد العوامل التي تعتمد عليها الدراسات السابقة والذي يمكن أن يؤثر على إدارة الأرباح خاصة تلك التي تتم من خلال أساس الاستحقاق هو التحفظ ، فإذا كان الاستحقاق سلبياً تُصنف الأرباح علي انها متحفظة ، وعليه فالتحفظ له تأثير إيجابي على جودة الأرباح.

**أ. التعاقد (طلب اصحاب الديون على التحفظ) :** يقدم عقد الدين الحماية من خلال نقل حقوق الرقابة لأصحاب تلك العقود عند حدوث اي انتهاك لها ، الا ان هذه الحماية لا تُعد كافية الا عند توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب ، وعليه يفضل أصحاب الديون الاعتراف الوقتي بالخسائر عن الاعتراف بالمكاسب لكونهم لا يتحصلون على اي دفعات إضافية عن أصل المبلغ والفوائد ، في حين حال وجود اي متاعب مالية بالشركة يفقد أصحاب الديون ثرواتهم ، ويمثل هدف تحسين كفاءة التعاقد علي الديون الهدف الاساسي في تطبيق التحفظ المحاسبي .  
(Zhong,, Yuxiang&Wanli Li,2017,P199)

ويؤكد كل من (Liu, Mingzhi& Michel Magnan,2016,P851) علي ان تكاليف الوكالة وكفاءة عقود الديون يعتبران التفسيرين الرئيسيين للتحفظ المشروط ، فنظراً لعدم تماثل المعلومات بين الاطراف الخارجية والمديرين ، فقد يتجه المديرين بما لديهم من حوافز قوية للانخراط في سلوك انتهازي لتحقيق أقصى استفادة على حساب الأطراف المتعاقدة الأخرى كالدائنين ، وعليه فان التحفظ المشروط يخفف من عدم تناسق المعلومات بين الأطراف المتعاقدة لما يوفره من معلومات جيدة للدائنين ، وبالتالي يعمل على تعزيز كفاءة التعاقد ، علاوة على تحسين الرقابة اللاحقة من خلال نقل حق القرار من حاملي الأسهم إلى أصحاب الديون.

واستناداً لما سبق فإن التحفظ المشروط أو الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب سيؤدي إلى إطلاق الحقوق التعاقدية للمقرضين بسرعة أكبر ، مما يقلل من احتمال اتخاذ قرارات إدارية أخرى ترتبط بخسائر قد تتسبب في تدهور جودة ديون الشركة ، علاوة على حماية المقرضين من تحويل ثرواتهم إلى حملة الأسهم ممن يتوافر لديهم الحافز للتواطؤ مع المديرين في الشركات الخاسرة . (Chan, L.-C et al , 2014,P1480)

ب- طلب المستثمرين على التحفظ : يُسهّل التحفظ المحاسبي من قدرة المساهمين على التخفيف من حدة مشكلة الوكالة من خلال التعرف على الخسائر في الوقت المناسب ، من خلال تقليل حوافز المديرين على الاستثمار في أو مواصلة المشروعات ذات القيمة الصافية السلبية ، وبالتالي فيمكن للمعلومات المتحفظة أن تخفف من مشكلة عدم تناسق المعلومات لكونها موثوقة ويمكن التحقق منها. (ZhongYuxiang&Wanli Li,2017, P199)

ويؤكد (Chan, L.-C et al , 2014,P1480) علي ان الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب يؤدي الى الحد من قدرة المديرين على التحكم في أداء الأرباح إلى أعلى ، وهذا بدوره يثبط المحاولات الإدارية لإخفاء الأداء الضعيف والاستفادة من معلوماتهم الخاصة لنقل الثروة من المستثمرين إلى أنفسهم.

وبالتالي فالتحفظ المشروع يحقق كما يرى كلاً من ( Brockman, Paul et al , 2015,P208) للمستثمرين ميزتين اساسيتين هما : تقليل من تكاليف الوكالة وتحسين كفاءة الاستثمار في الإدارة ، فالسياسات المحاسبية المتحفظة تشجع المديرين على اتخاذ قرارات استثمارية أفضل ، مما يقلل من تكاليف وكالة الأسهم الناشئة عن الإفراط في الاستثمارات.

هذا ويمكن الاستنتاج أن التحفظ المحاسبي يمنع خسائر الشركات لا سيما في فترة الأزمة المالية، فهو يوفر للمساهمين وأعضاء مجالس الإدارة القدرة على تحديد المشاريع غير القابلة للتطبيق ومن ثم دفع الإدارة نحو اتخاذ قرارًا بإيقافها حتى لا يكون لها أي تأثير لاحق على قيمة الشركة.(Ademola, Osundina J., & Moses, Olayinka I., 2017, P90)

ج. طلب مراقب الحسابات للتحفظ المحاسبي : عندما تكون الشركات عرضة للتزوير المالي يواجه مراقبو الحسابات مخاطر تتعلق بالسمعة وخطر المقاضاة من قبل المساهمين ، وبالتالي فهم أكثر عرضة للمقاضاة عند إعادة صياغة التقارير المالية. Zhong, (Yuxiang&Wanli Li,2017, P199)

وبالتالي فنظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه مراقبو الحسابات في تقييد الانتهازية الإدارية وتشكيل جودة الأرباح فانهم يولون اهتماماً كبيراً لاهمية تطبيق سياسة التحفظ المشروط ، بل ويتجهون خاصةً ذوي الجودة العالية منهم الي إجبار الشركات العميلة علي انتهاج سياسة متحفظة بسبب مخاوف السمعة والتقاضى ، وبالتالي فان تعيين مراقب حسابات عالي الجودة هو آلية محتملة يمكن للمستثمرين الاعتماد عليها لتلبية الطلب على التحفظ المشروط الناجمة عن مخاوفهم بشأن المعلومات غير القابلة للإثبات والتحقق. (Black, Jonathan et al ,2018, P125)

**د. تخفيض تكاليف التنظيم والادارة والضرائب:** هناك تفسير آخر للطلب علي التحفظ المحاسبي وهو رغبة حملة الأسهم في تقليل الضرائب ، فيعد دفع حملة الأسهم الفائدة لأصحاب الديون ، وتعويض المديرين ، فإن الثروة المتبقية تخص المساهمين ، لذلك يكون للمساهمين حوافز لتقليل الضرائب ، وتعترف النزعة التحفظية بالخسائر في الوقت المناسب أكثر من المكاسب وبالتالي يمكن أن تؤول دفع الضرائب وتحسن قيمة الشركة. Zhong, Yuxiang&Wanli (Li,2017, P199) ، ويؤكد (Hsieh, Hsin-yi Shirley, 2018, P65) على أن التحفظ المشروط ينبع من الطلب علي تخفيض الضرائب والتكاليف التنظيمية ومخاطر النقاضي.

**هـ. طلب المديرين علي التحفظ:** عندما تكون التقديرات المحاسبية غير قابلة للتحقق منها ، يكون لدى المديرين الانتهازيين حوافز لاستخدام التقدير في عملية تضخيم الأرباح. (Black, Jonathan et al ,2018, P119)

وبالتالي وعلى وجه الخصوص يؤدي تمهيد الأرباح إلى حدوث خسائر كبيرة نسبياً، ولذا يتولد لدى المديرين الرغبة في قياس الخسائر في الوقت المناسب بهدف التعرف على الخسائر الكبيرة عند حدوثها بدلاً من نشر آثارها على فترات متعددة. (Paglietti, Paola, 2009, P100) ومن ثم فمن المرجح أن يقلل ويحد الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب من السلوك الانتهازي للمديرين ، علاوة على ان طلب أصحاب الديون والمساهمون تطبيق سياسة التحفظ يمثل ضغطاً علي المديرين ، نظراً لأنه حال رفض الشركة مبدأ التحفظ فقد يتجه خاصة حملة السندات منهم الي طلب تكاليف رأسمالية عالية, (Zhong, Yuxiang&Wanli Li,2017,P200)

**و. طلب المشرعين للتحفظ المحاسبي:** عندما تواجه الشركات الإفلاس يميل الاعلام والمستثمرون إلى إدانة المشرعين الذين قد يشتركون في الإجراءات القانونية ، فبسبب فضيحة إنرون انتقد المستثمرون البورصة بقسوة ، وبالتالي فكان علي هيئة سوق الاوراق المالية أن تصدر قانون ساربينز أوكسلي لحماية ثروات المستثمرين ، كما أن أحد نتائج انهيار سوق الأوراق المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ هو النقد الشديد للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام التي تم اصدارها من خلال (Zhong,, Yuxiang&Wanli Li,2017,P200) FASB

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باعادة تضمين التحفظ المحاسبي وبشكل صريح في المعايير المحاسبية وذلك في إطار مشروع الإطار التصوري لعام ٢٠١٥ الذي تم مراجعته ، كما اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية إعادة تقديم مفهوم الحكمة كنهج لزيادة فائدة التقارير

المالية للمستثمرين (IASB ٢٠١٥) هذا يعني أن هناك حاجة إلى المزيد من التركيز على التحفظ (Bangmek, Ratchaneeya et al,2016, P79) .

وتلخيصاً لما سبق تري الباحثة انه يمكن تقسيم عوامل الطلب علي التحفظ الي فئتين رئيسيتين هما: **الفئة الاولى** : وتتعلق بالبيئة التشريعية وتشمل (النظام القانوني ، قوانين أسواق راس المال ، الانظمة الضريبية).

**الفئة الثانية** : وتتعلق بأطراف الشركة وتشمل (المديرين التنفيذيين بالشركات ، المستثمرين ، المقرضين ، الهيئات التنظيمية وغيرها من المشرعين )

#### ٤. الإطار العام لكفاءة قرارات المستثمر الداخلي الخارجي

الاستثمار هو التزام باستثمار بعض المبالغ في الوقت الحالي بهدف الحصول على أرباح في المستقبل ، وقيل الدخول في الاستثمار سيختار المستثمرون بالتأكد الشركة التي ستوفر لها عوائد ، من خلال التعرف علي أداء الشركة لتحديد قيمتها ، نظرا لأن ارتفاع قيمة الشركات سينعكس في الأداء الجيد بها وما يستتبع ذلك من ازدهار كبير للمساهمين بها . (Rizki, Amalia& Atika Jasmine,2018, P547)

المستثمرون هنا هم أفراد أو مجموعات أو كيانات قانونية تستثمر في وحدة أعمال محددة، وهم يمثلون المحرك الأساسي لكفاءة سوق رأس المال. ( Song, Shiwon,2018,P1) ، حيث يواجه المستثمرون بكافة الانواع وبشكل روتيني قرارات معقدة تتعلق بجودة أرباح الشركة المعلنة(Wilson, Reginald,2016,P113)

يُصنف المستثمرين الي مجموعتين اساسيتين هما المستثمر الطبيعي ( الافراد ) ، المؤسسات الاستثمارية ، وسيتم تناول الجوانب المختلفة لكل من نوعي المستثمرين كما يلي :

أ. **المستثمر الطبيعي ( الافراد )**: هم الأفراد الذين يستثمرون أموالهم الخاصة في سوق الأوراق المالية أو في صناديق التجزئة ، أو كما يرى . (Uslu Divanoğlu, Sevilay& Haşim Bağci,2018,P289) هم الأفراد الذين لا يخصصون جميع إيراداتهم لنفقات الاستهلاك وانما يتم توجيه جزء منها للاستثمار في المستقبل ، وبالتالي فإن المستثمر الفرد هو مستثمر يتاجر لحسابه الخاص في معاملات صغيرة القيمة نسبياً ، ويحاول إدارة أمواله الخاصة مع دعم في قليل أو بدون دعم ، وهم يتأثرون بعدد من العوامل الشخصية والمالية والبيئية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بهم . (Jansson, Magnus& Anders Biel,2011,P135)

ويخضع المستثمرون الأفراد عند اتخاذ قرار الاستثمار لتأثير ثلاثة عوامل رئيسية هي: العوامل الشخصية والمالية والبيئية ، ( Uslu Divanoğlu, Sevilay& Haşim ، Bağci,2018,PP190:291

#### أولا العوامل الشخصية:

- الشخصية: هي التكامل المميز للأنماط السلوكية والمصالح والميول والمواهب والتوجهات، فهناك البعض من المستثمرين ممن يخاطرون أكثر بغية الوصول الي المزيد من العوائد بينما يختار آخرون استثمارات أقل خطورة خوفاً من الخسارة.
- العمر: هو واحد من أكثر المعايير المستخدمة على نطاق واسع لتقسيم وتصنيف المستثمرين إلى فئات المخاطر المالية ، ففي حين يتم تصنيف كبار السن من المستثمرين بشكل عام كمجموعات مخاطر استثمارية منخفضة ، يتم تصنيف المستثمرون الأصغر سناً كمجموعات عالية المخاطر .
- مستوى الدخل: يقبل المستثمرون ذوي مستويات الدخل العالية بسهولة الاستثمارات الخطرة مقارنة بالمستثمرين ذوي الدخل المنخفضة .
- نوع الجنس: إدراك المرأة للخطر فيما يتعلق بقرار الاستثمار أعلى من الرجل ، فهناك بعض الاختلافات بين المستثمرين الذكور والإناث من حيث مستوى العوامل النفسية التي تؤثر على إدراك المخاطر ، الا ان مستوى المعرفة حول الأسواق المالية والاستثمارات قد أضعف من تأثير النوع على درجة المخاطر المقبولة للقرار الاستثماري .
- مستوى التعليم: أن الفرد الذي يتمتع بمستوى عالٍ من التعليم يستند قراره الاستثماري الي المزيد من التحليل .
- الوضع العائلي: وقد اختلفت الدراسات في نتائجها، فالبعض أن المتزوجين لديهم قدر كبير من تحمل المخاطر المالية ، في حين وجد البعض الآخر أن المستثمرين الافراد غير المتزوجين يتحملون قدراً أكبر من تحمل المخاطر المالية مقارنة بالمتزوجين.

ثانياً العوامل المالية: يمكن إدراج العوامل المالية الفعالة في استثمار ودائع الأفراد كالتدفق النقدي والمخاطر والسيولة ونسب العائد ومدة الاستثمار ، وكذلك التضخم الذي يمتنع فيه المدخرون عن الاستثمار ، لأنه حتى لو تسبب التضخم في زيادة القيمة الدفترية للأصول فإن هذه الزيادة لن تتسبب في زيادة سعر الأسهم للكيان ، بل على العكس من ذلك قد يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار الأسهم ، ويقدر أصحاب الادخار التضخم ومعدلات الفائدة في توقعاتهم الاقتصادية ولهذا الغرض فإنهم يوجهون استثماراتهم إلى أدوات استثمارية تحمي مدخراتهم.

**ثالثاً العوامل البيئية:** وهي تتمثل في البيئة الاجتماعية والثقافية والبيئة القريبة والعائلة والآثار البيئية الأخرى التي تؤثر في قرار الاستثمار ، حيث يؤثر الوضع الاجتماعي والثقافي للفرد على عملية صنع القرار، لعدم توافر المعرفة الكافية لأدوات الاستثمار ، فهم يريدون الحصول على موافقة وفكر صناع القرار من العائلة لذا فلا يمكن تجاهل تأثير العائلة في اتخاذ القرارات.

كما تعد المجموعات المرجعية هي واحدة من العوامل البيئية التي تؤثر على سلوك الأفراد، والتي تُعرف بأنها مجموعات اجتماعية مهمة للفرد لها تأثير في تشكيل مواقف وسلوكيات الفرد، فقد وجد ان ٨٠٪ من قرارات الشراء للفرد قد تم تحقيقها من خلال التأثير بالتوصية المباشرة لشخص آخر، وبالتالي يتأثر المستثمرون الأفراد بالمجموعات التي ينتمون إليها عندما يتخذون قرارات الاستثمار، حيث أن توصيات هذه المجموعات والتي استثمرت في البورصة لسنوات تُتخذ كمرجع.

ويرى (Schäfer, Dorothea& Dirk Schilder,2008,PP55:56) أن رأس المال الذكي يُحدد من خلال عملية متبادلة للمعلومات ، ولتوضيح هذه الفكرة يتم استخدام مفهوم بناء المعرفة الذي يحدد هذه العملية على أنها "... يتم إنشاء المعرفة وتنظيمها على أساس تدفق المعلومات". لذلك ، فإن أساس خلق المعرفة هو تدفق المعلومات ، ويمكن تقسيم المعرفة من الناحية التحليلية إلى نوعين:

- ١- **المعرفة الصريحة:** يمكن تدوين المعرفة الصريحة وتدفقات المعلومات الأساسية وتوثيقها في شكل تقارير، مما يجعل امر مشاركة المعلومات بين الأفراد امر سهل نسبياً، وعليه في مجال تمويل الشركات يمكن أن يتم تبادل المعرفة الصريحة عن طريق تقييمات الأعمال أو البيانات المنشورة، وهكذا نقيس تدفق المعرفة أو المعلومات الواضحة بتواتر تبادل المعلومات المقتن والتي على سبيل المثال تكون في شكل تقارير.
- ٢- **المعرفة الضمنية:** وهي النوع الأكثر تعقيداً ، حيث لا يمكن ترجمة المعرفة الضمنية بسهولة إلى أرقام أو حتى كلمات ، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفرد نفسه ، الأمثلة النموذجية هي الخبرة العملية أو المعرفة التي يكسبها الشخص عن طريق مواجهة وضع معين ، عادة لا يمكن تقنين المعرفة الضمنية بسبب طبيعتها الضمنية ، وغالباً ما يكون من المستحيل التواصل ومشاركة المعرفة الضمنية عبر التوثيق ، نظراً لارتباطها كثيراً بما يسمى "المعلومات اللاصقة" ، والتي يمثل امر تبادلها بين الافراد أمراً صعباً ومكلفاً ، ويمثل التفاعل الشخصي امر ضروري لاكتساب هذا النوع من المعرفة ، وبالتالي فان تواتر الاتصالات الشخصية ،

ومقدار وأشكال الخدمات والاستثمارات التي يقدمها المستثمر تمثل مؤشر للمدى الذي يتم فيه تبادل المعرفة الضمنية بين الطرفين.

ويشير (Blankespoor, Elizabeth,2018,PP1-2) الي انه بافتراض أن المعلومات المحاسبية ذات قيمة ملائمة، وأن هدف المستثمرين هو تحقيق أقصى عوائد محتملة المخاطر، فمن المتوقع استخدام المستثمرين للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات التداول، ومع ذلك فقد يتم تجاهل المعلومات المحاسبية إذا كانت تكلفة استخدامها تفوق الفائدة.

وعليه فإن من اهم ملامح المستثمر الفردي: عدم دراية كافية وقدرة على تحليل الفوائد المالية المحاسبية، الاعتماد على الاشارات من المجموعة المرجعية، الاهتمام المحدود بالمعلومات المحاسبية حتى وان أبدى المستثمر المزيد من الاهتمام برباح الكيان المزمع اخذ القرار بالاستثمار به فان هذا الاهتمام يتم دون جمع المعلومات عن مكونات الأرباح، ولكل مكون من هذه المكونات خصائصه الخاصة التي تضيف أنواعاً محددة من المعلومات فيما يتعلق بالنتائج التي تم الحصول عليها في فترة معينة

#### ب. المؤسسات الاستثمارية institutional investors

هم مستثمرون يديرون بشكل رئيسي رأس المال من خلال مستثمرين آخرين مثل البنوك التجارية، صناديق الاستثمار المشتركة، صناديق التحوط، صناديق التقاعد وشركات التأمين (Jansson, Magnus& Anders Biel,2011,P135)

بمعنى اخر يرادف مصطلح المؤسس الاستثماري مصطلح المستثمر الوسيط - أي مؤسسة تدير أموال الآخرين وتستثمرها. (Wang, Ping& James Barrese,2019,P46).

ومن الموثق في الأدبيات أن هناك اختلافات كبيرة في السلوك بين المستثمرين الفرديين والمؤسسات الاستثمارية، وذلك لكون المؤسس الاستثماري أكثر تطوراً ولديه قدرات معرفية وتفسيرية أفضل مقارنة بالمستثمرين الأفراد. (Jaggi, Bikki et al,2016,P159)

قسم (Njah, Mouna&Anis Jarboui,2013,PP90:91) المؤسسات الاستثمارية إلى المجموعتين التاليتين:

أولاً: المؤسسات الاستثمارية العابرة **Transient institutional investors** وتتسم بالتالي:

➤ اعتماد أفق استثماري قصير والقيام بعمليات عديدة من البيع والشراء، وبالتالي يكون معدل دوران المحافظ الاستثمارية كبير.



- عدم المشاركة بشكل مباشر في قرارات إدارة الشركات ، وبمجرد عدم الرضا عن الإدارة أو أداء سوق الأسهم ، يتم تبني سياسة الخروج من خلال بيع حصص ، وبالتالي فهم على استعداد للتخلي عن حقوقهم في السيطرة على القرار الإداري من أجل الاستفادة من مزايا السيولة في محافظهم الاستثمارية.
- تُظهر هذه المجموعة غالباً تفضيلاً قوياً للأرباح قصيرة الأجل ، ولاشك في ان هذا التركيز المفرط على الأرباح الحالية هو أمر يُعري مديري الشركة لإدارة الأرباح صعوداً ، وبالتالي فهذه المجموعة على استعداد لتشجيع الممارسات الانتهازية الإدارية إذا كانت العائدات الغير طبيعية كبيرة ، مما يعني ان وجود مثل هذه المؤسسات الاستثمارية يزيد من حوافز إدارة الأرباح صعوداً ، فعلى سبيل المثال يتجه المسؤولون التنفيذيون في سياق عمليات الدمج والاستيعاب بالشركة المندمجة الي إدارة الأرباح صعوداً في الفترة السابقة لعملية الدمج ، لتوافق تلك السياسات مع تفضيلات هذه المجموعة من المستثمرين .

#### ثانياً: المؤسسات الاستثمارية المتخصصة Dedicated institutional investors

تتميز المؤسسات الاستثمارية بانها مجموعة لديها الرغبة في الاستثمار في شركة تحقق قيمة طويلة الأجل ، فالمؤسسات التي لها أفق استثمارية طويلة ومقننات مركزة على الأسهم تراقب على الأرجح المديرين ، وفي الواقع تتمتع هذه المجموعة بالسلطة والموارد والحوافز اللازمة للمشاركة في الأحداث المتعلقة بالسيطرة مثل الاستحواذ ، وأنشطة إعادة الهيكلة ، وعليه فقد تُصوت تلك المؤسسات مثلاً ضد مقترحات الاندماج عند الشعور بأنها مضللة ، فهي تقوم برقابة المديرين ، وضمان اختيار قرارات استثمارية تهدف الي تعظيم قيمة الشركة بدلاً من تحقيق أهداف الأرباح قصيرة الأجل.

ومن خلال أنشطة الرقابة من المرجح أن تُحد المؤسسات الاستثمارية من تقديرات الاستحقاقات المتاحة لمديري الشركة وممارستها ، وبذلك التخفيف من الحوافز الإدارية للتلاعب في الأرباح ، وذلك استناداً الي قدرتها على تحليل وتفسير محتويات التقارير المالية بشكل فعال ، وكذا امكانية الوصول إلى مزيد من المعلومات الملائمة من مصادر أخرى ، علاوة علي القدرة على تحليل الأرباح إلى مكوناتها التقديرية والغير تقديرية.

ولذلك يرى (Wang, Mingzhu,2014,P48) أن المؤسسات الاستثمارية التي تعتمد استراتيجية استثمار نشطة لفترة أطول من عام واحد وتمتلك نسبة لا تقل ١٠٪ من الأسهم ، سيكون لها تأثير كبير على إدارة الاستحقاقات.

وفي هذا السياق اكتشفت العديد من الدراسات أن الملكية المؤسسية ترتبط بانخفاض ممارسات زيادة الاستحقاقات التقديرية للدخل ، حيث تلعب المؤسسات الاستثمارية دورًا نشطًا في رقابة ومحاسبة المديرين ، كما أن وجود هذه المجموعة تقلل أيضًا من الحوافز الإدارية لاعتماد السلوك العدواني تجاه استراتيجيات إدارة الأرباح ، وفي هذا الصدد نتوقع أن يؤدي الدور الرقابي الذي تمارسه هذه المجموعة على الأرجح إلى تقييد إدارة الأرباح خاصة فيما يتعلق بالاندماجات.

ويرى كل من (W. Collins, Daniel et al,2003,P254) أن هناك أيضًا دليلاً على أن المؤسسات الاستثمارية قد تُخفف من سوء تسعير السوق من خلال أنشطة التداول ، وذلك نظراً لأن النشاط التجاري لهذه المجموعة يخفف من حدة الانحراف بعد الإعلان عن الأرباح.

ويؤكد كل من (Del Rio, Cristina& Rafael Santamaria,2016,P183) أن المؤسسات الاستثمارية هي مجموعة تضم متداولون متطورون وأن وجودهم يساهم في تسعير فعال للأصول ويقلل من آثار التسعير قصير النظر myopic pricing - " والذي يعني المبالغة في الأرباح على المدى القريب والتقليل من قيمة الأرباح على المدى الطويل" - ، فهذه المجموعة لديها قدرة فائقة في الحصول على المعلومات ومعالجتها ، وهي ميزة لا تتوفر لدى الأنواع الأخرى من المتداولين .

ويُعد المستثمرون الأجانب شكل من اشكال مجموعة المؤسسات الاستثمارية على المستوى الجغرافي، حيث انه مع تزايد عالمية الأسواق المالية، واتساع تلك الاسواق للمستثمرين على نطاق عالمي، ظهر المستثمرون الأجانب وهم مستثمرون يتعاملون في تداولات الأسهم بكميات كبيرة في أسواق الأسهم الدولية، وعلى ذلك فهم يتمتعون بنفوذ كبير في أسواقهم المستهدفة.

وبالتالي فالمستثمر الأجنبي أكثر قدرة وتفوق في الوصول إلى المعلومات وتحليلها عن المستثمر المحلي الامر الذي يُخفف من عدم تناسق المعلومات لدى الشركات ، علاوة علي دوره الرقابي في سوق الأسهم ، الامر الي يلقي بظلاله علي تحسين حوكمة الشركات ، وبشكل أكثر تحديداً فيمكن للمستثمرين الأجانب تعزيز حوكمة الشركات من خلال استخدام حقهم في التصويت للتأثير على القرارات الإدارية أو من خلال التهديد باستثمار في شركات أخرى ، وتمثل هذه الرقابة الفعالة من تقليل مخاطر الحوكمة التي قد يتعرض لها المديرين في الدعاوى القضائية أو منافسة التصويت في انتخابات مجلس الادارة ، مما يجعل من الصعب على المديرين القيام باى تصرف يستند الي مصالح شخصية. (Seop Rhee, Chang& Hongmin Chun,2018,

P688)

ويمكن تناول دور الاستثمار الأجنبي سواء في الجوانب الإيجابية أو السلبية في سوق الأوراق المالية كالتالي: (Seop Rhee, Chang & Hongmin Chun, 2018, P693)

#### الجوانب الإيجابية:

١. تحسين حوكمة الشركات واتخاذ قرارات إدارية أكثر كفاءة.
٢. القيام بتسهيل استثمارات الشركات في البحث والتطوير.
٣. وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح والملكية الأجنبية.
٤. ممارسة المستثمرين الأجانب للدور الرقابي لإدارة الشركات التي يتم الاستثمار فيها بفعالية.
٥. وجود ارتباط سلبي بين الملكية الأجنبية وتكلفة رأس المال السهمي، مما يعني أن المستثمرين الأجانب لديهم تأثير إيجابي في خفض تكلفة رأس المال في سوق الأوراق المالية.

#### الجوانب السلبية: يمكن للمستثمرين الأجانب زعزعة استقرار الشركات من خلال السعي

إلى تحقيق هوامش ربحية قصيرة الأجل وطلب دفعات نقدية مفرطة.

ولاشك في ان بعد التطرق الي المستثمر بانواعه المختلفة خاصة المستثمر الاجنبي سيقودنا الي مفهوم خصائص المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بقابلية المقارنة والتي تُعرف بأنها ميزة مُحسنة لمعلومات المحاسبة بخلاف الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية مثل التمثيل الصادق والملائمة ، فهي تساعد في الاختيار بين الاستثمارات البديلة ، فالقابلية للمقارنة مقياس "بين الشركات" لجودة المحاسبة والتي يكون تأثيرها المحتمل على تكلفة حقوق الملكية مختلفاً عن تأثير جودة المحاسبة داخل الشركات .

الامر الذي يؤكد الاهتمام المتزايد من لجنة الأوراق المالية والبورصات بجودة المعلومات المحاسبية ، والاعتقاد بأن جودة المعلومات المحاسبية وصلتها بقرارات المديرين داخل الشركة تختلف عن جودة المعلومات المحاسبية التي تتعلق بالقابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية فيما يخص قرارات المستثمرين للاستثمار بين الشركات المختلفة (J Imhof, Michael et al 2017, P127).

والقابلية للمقارنة تعني ايضاً – وفقاً لما جاء في الاطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS الذي قدم بعض من المبادئ الأساسية لتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المالية - أن تكون المعلومات أكثر فائدة إذا كان بالإمكان مقارنتها بمعلومات مماثلة عن الكيانات

الأخرى ومع معلومات مماثلة عن الكيان نفسه لفترة أخرى أو لتاريخ آخر . (Amelio, Stefano,2017, P 9)

ونظراً لأن المنافع المحتملة للقابلية للمقارنة يجب أن تكون منفصلة عن منافع الجودة المحاسبية داخل الشركة ، إلا انه من المهم التحكم في الجودة المحاسبية داخل الشركة عند فحص العلاقة بين قابلية المقارنة وتكلفة رأس المال.(J Imhof, Michael et al ,2017, P127)

ويتوقع المستثمرون فوائد عدة من اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، والتي ستعكس آثارها بالكامل على تكلفة رأس المال ، مثل جودة أفضل للمعلومات ، قلة التباين في المعلومات ، إنفاذ أكثر صرامة للمعايير ، التقارب ، وبالتالي فإن تكلفة رأس المال أقل بشكل كبير بالنسبة للشركات التي تعتمد بالكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية مقارنة بالغير المعتمدة لتلك المعايير.(Dio'genes Go'is, Alan& Na'dia Alves de Sousa,2018, P71)

ومن ثم فان عدم تناسق المعلومات بين المستثمرين يُعد عاملاً هاماً في تحديد تكلفة رأس المال والذي يشير الي معدل العائد المتوقع من قبل المستثمرين. (Mokhova, Natalia& Marek Zinecker,2019, P174)

فالاستثمار العادل يتطلب من الشركات الإفصاح عن المعلومات "الجيدة" و "السيئة" ، وذلك لان الإفصاح الانتقائي يمثل مشكلة خطيرة للمستثمرين لكون أن المطلعين الداخليين لديهم القدرة علي الوصول الي المعلومات المحاسبية واستغلالها لتحقيق ارباح خاصة ، وبالتالي يُعد الإفصاح عن المعلومات وسيلة فعالة للمستثمرين للوصول إلى المعلومات العامة ، فهو يساهم في تقليل النفقات الناتجة عن عدم تناسق المعلومات ، وبالتالي يزيد الإفصاح من سيولة السوق ، ومن ثم يتم تخفيض تكلفة رأس المال من خلال خفض تكاليف المعاملات وارتفاع الطلب على أسهم الشركة . (Yancheva, Alexandra,2018, P140)

##### ٥. أثر التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) علي كفاءة قرارات المستثمرين.

يشير التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) الي الإفصاح عن الخسائر الاقتصادية في الوقت المناسب، مما يساعد في تقليل تكاليف الوكالة التي قد تنشأ بسبب عدم تناسق المعلومات بين المديرين، وهذه الميزة هي التي تجعله انعكاساً للجودة في التقارير المالية، نظراً لانه يقدم إنذاراً مبكراً بانخفاض الأداء، وبالتالي يمكن أن يؤدي هذا الحدث الاقتصادي إلى زيادة أهمية قيمة رقم الأرباح.( Bangmek, Ratchaneeya et al,2016,P74)

وعلي ذلك فالتحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) يؤثر على عوائد الأسهم حول فترة الإفصاح عن توقعات أرباح الإدارة ويستند هذا الامر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي كالتالي: (Bangmek, Ratchaneeya et al,2016,P75).

أولاً: أن التحفظ المشروط يخفف من تكاليف الوكالات التي تم تكبدها من خلال المعلومات غير المتماثلة ويوفر للمستثمرين معلومات محاسبية تم التحقق منها لرقابة قرارات الاستثمار للشركات ولتقييم مستقبل الشركة وتدفقاتها نقدية.

ثانياً: تساعد التقارير المتحفظة على وضع معيار أفضل يصور أداء الشركة المالي الحالي والمستقبلي إلى جانب توفير قياس قابل للتحقق وأكثر دقة للأرباح وصافي قيمة الأصول، وعند دمجها مع توقعات الإدارة للأحداث الاقتصادية التي تم الإفصاح عنها استراتيجياً فإن التقارير المتحفظة تقدم للمستثمرين معلومات محاسبية تم التحقق من قيمتها الاقتصادية الحقيقية للشركة.

ثالثاً: استناداً إلى الفرضية التأكيدية بأن التقارير المالية المراجعة توفر للمستثمرين معلومات محاسبية محققة يمكن استخدامها كأساس لتقييم مصداقية المعلومات التطوعية غير المؤكدة والمستمدة من مصادر عامة بديلة بما في ذلك توقعات أرباح الإدارة.

وبناء على ذلك فمن المتوقع أن المعلومات المالية التي تم التحقق منها والمستمدة من المحاسبة المتحفظة تؤثر على ردود فعل المستثمرين بالأسهم، ويتحقق ذلك عن طريق تقليل درجة عدم تناسق المعلومات في الأسواق والحد من التعرض القانوني للإدارة من حجب الأخبار السيئة، وهي نتيجة تتسق مع الفرضية التأكيدية.

وعند النظر عن دور المعلومات المحاسبية المتحفظة على سلوك المستثمرين المؤسسيين والأفراد - الذي تختلف القدرات المعرفية والتفسيرية فيما بينهما - يثار التساؤل هل هناك اختلاف بين استجابة المستثمرين الأفراد والمؤسسات الاستثمارية للأرباح التي افصح عنها الشركات التي تستخدم المحاسبة المتحفظة والشركات التي لا تستخدم المحاسبة المتحفظة أو تستخدم المحاسبة المتحفظة المحدودة؟ (Jaggi, Bikki et al,2016, P159).

#### ٥-١ التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) وسلوك المستثمرين الأفراد:

يتفاعل المستثمرون الأفراد بوجه عام مع الأرباح المفصح عنها دون النظر بجدية في تأثيرها على أداء الشركة المستقبلي، وبالتالي يستجيب المستثمرون الأفراد بشكل خاص للأرباح المعلنة للشركات غير المتحفظة.

وبالتالي فإن المستثمرين الأفراد سوف يتفاعلون مع مفاجآت الأرباح التي ذكرتها جميع الشركات المتحفظة منها والغير متحفظة ، في حين أن المؤسسات الاستثمارية لن تتجاوب إلا مع مفاجآت الأرباح الإيجابية للشركات التي تستخدم المحاسبة المتحفظة (حيث يُنظر الي ردود افعال المستثمرين للأرباح من خلال حجم تداول كل من المؤسسات الاستثمارية والأفراد).

#### ٥-٢ التحفظ المشروط (الاعتراف الوتقي بالخسائر) وسلوك المؤسسات الاستثمارية:

أن المعلومات الخاصة المتوفرة لدى المؤسسات الاستثمارية ، وكذا القدرات المعرفية والالمام ومهارات التفسير الأفضل تمكنها من الحصول على فهم أفضل للأداء بالنسبة للمنشآت ذو المحاسبة المتحفظة ، بل والحصول على معلومات خاصة عن أداء الشركة المستقبلي من خلال تحليل المعلومات المفصح عنها على أساس تحفظي ، علاوة على ذلك فمن المتوقع أن تستجيب المؤسسات الاستثمارية بشكل إيجابي للأرباح المعلنة للشركات المتحفظة لأن المعلومات التي تنقلها الأرباح المعلنة تعتبر أكثر موثوقية وستقلل من عدم تناسق المعلومات ، يتم دعم الموثوقية الأعلى للأرباح المبلغ عنها على أساس التحفظ بشكل خاص على أساس أنها لن تكون ملوثة بإدارة الأرباح أو التلاعب ، وهو ما يؤكدُه Baghba, Somayeh Karim et al , 2016,P28 من ان التحفظ المحاسبي يقلل بشكل أساسي من إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاق.

وهكذا يطالب المستثمرون بالتحفظ المشروط بصفة خاصة عندما يواجهون حالة من عدم اليقين ، وعندما تكون بيئة المعلومات أقل قابلية للتحقق. (Black, Jonathan et al ,2018, P119)

فقلق المستثمرين بشأن تقديرات القيمة العادلة التي لا يمكن التحقق منها يولد الطلب على التحفظ المشروط . (Black, Jonathan et al ,2018, P125)

وبالتالي فان المديرين الراغبين في جذب المؤسسات الاستثمارية لشراء أسهم شركاتهم يجب أن يكون لديهم دافع أقوى لاستخدام المحاسبة المتحفظة وذلك للأسباب التالية :. (Jaggi, Bikki et al,2016, P163)

- أن زيادة الملكية المؤسسية تشجع الشركات على إصدار تنبؤات أرباح أكثر دقة وأقل تفاوتاً.
- أن الرقابة العالية من قبل المؤسسات الاستثمارية تؤدي إلى إعداد تقارير مالية أكثر تحفظاً .
- تظهر النتائج أن صافي نشاط الشراء لدى المؤسسات الاستثمارية يزداد بشكل خاص للشركات المتحفظة عندما يكون هناك مفاجأة إيجابية للأرباح.
- نجد أن استجابة المؤسسات الاستثمارية للمحاسبة المتحفظة هي أقوى بشكل خاص لشركات النمو نظراً للفوائد المحتملة من السياسة المتحفظة التي تتبعها في الحد من عدم تناسق المعلومات.

ويرى (Baghba, Somayeh Karim et al , 2016,P28) أن سياسة التحفظ المحاسبي ستؤدي إلى العديد من الفوائد للمستثمر ، نظراً لكونها تتسبب في تعديل مشكلات الشركة المرتبطة بقرارات المديرين الاستثمارية ، وزيادة كفاءة العقود ، والحد من الدعاوى، فهي تمثل علامات تحذير مبكر للمستثمرين لأنها تقدم تحويلاً سريعاً للأخبار السيئة ، فهي تعتبر تطبيقاً لمبدأ التحوط في تحديد وقياس الدخل والأصول .

ويضيف كل من (Zhong, Yuxiang&Wanli Li,2017,P206) أن ميل المديرين إلى الاستثمار المفرط في المشروعات السلبية NPV والاستمرار في تنفيذ المشاريع ذات الأداء الضعيف ، خاصة عندما يكون لدى الشركات تدفقات نقدية وفيرة ، إلا أن تطبيق التحفظ المحاسبي يُحسن من كفاءة الاستثمار من خلال التأثير على حوافز المديرين على الاستثمار المسبق وإجبارهم على التخلي عن المشروعات ذات الأداء الضعيف ، حيث يفرض التحفظ المحاسبي من ناحية الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب مما يقلل من حوافز المديرين للاستثمار في مشاريع NPV السلبية السابقة بسبب ارتباط تعويضاتهم بالأرباح ، ومن ناحية أخرى إذا كان أداء المشروع ضعيفاً فإن التحفظ المحاسبي يتطلب الاعتراف بالخسائر وإحالة الأخبار السيئة إلى المستثمرين الخارجيين في الوقت المناسب ، ويتطلب المستثمرون الخارجيون إيقاف المشاريع ذات الأداء الضعيف من خلال آليات حوكمة الشركات، لذلك يحافظ التحفظ المحاسبي على كفاءة الاستثمار.

### القسم الثالث

#### الدراسة التطبيقية

#### ١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية ، وقد تم مراعاة الشروط التالية عند اختيار عينة الدراسة :

- أن تكون الشركات أحد الخمسون شركة الأكثر نشاطاً والتي لم تخرج من المؤشر خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩ .
- أن تتوفر للشركات قوائم مالية خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩ .
- استبعاد قطاع البنوك نظراً للطبيعة الخاصة لهذا القطاع .

تم الحصول على البيانات من إدارة المعلومات بالبورصة المصرية بالقرية الذكية، وقد بلغت إجمالي عدد الشركات ٥٠ شركة، وقد قام الباحث باستبعاد كل من قطاع البنوك وكذا الشركات التي لم تظل بالمؤشر طيلة ٦ سنوات الممتدة لفترة التحليل من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩ (بعد استبعاد عام ٢٠١٦ والذي يمثل العام الأول لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في مصر)،

حيث انه يتم تقييم الشركات داخل المؤشر من قبل البورصة في شهري يناير وأغسطس من كل عام.

وبذلك تصبح العينة النهائية للدراسة ٢٥ شركة باجمالي عدد مشاهدات ١٥٠ مشاهدة .  
ويوضح الجدول رقم (2) مفردات عينة الدراسة موزعا طبقا لقطاعات السوق .

جدول رقم (2) عينة الدراسة موزعة وفقا لقطاعات البورصة

النسبة المئوية	عدد الشركات	القطاع
٨٪	٢	قطاع الاتصالات
٤٪	١	قطاع اغذية ومشروبات
٢٠٪	٥	قطاع العقارات
٢٠٪	٥	قطاع خدمات مالية بخلاف البنوك
١٢٪	٣	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٤٪	١	قطاع سياحة وترفيه
٤٪	١	قطاع غاز والبتروول
١٢٪	٣	قطاعات الكيماويات
١٢٪	٣	قطاع منتجات منزلية وشخصية
٤٪	١	قطاع موارد أساسية
١٠٠٪	٢٥	الاجمالي

## ٢- مصادر جمع البيانات:

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لتشغيل نماذج اختبار فروض الدراسة وذلك لجميع متغيرات الدراسة من خلال العديد من المصادر وهي كالتالي :

- ادارة المعلومات للبورصة المصرية بالقريه الذكية بمدينة السادس من اكتوبر بالجيزة.
- البورصة المصرية بالاسكندرية .
- المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية والايضاحات المتممة لها.

• موقع مباشر معلومات [/https://www.mubasher.info](https://www.mubasher.info)

• شركة مصر لنشر المعلومات.

• شركة المحروسة لتداول الاوراق المالية.

٣-قياس متغيرات الدراسة :تم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:



### ٣-١ المتغير التابع: كفاءة قرارات المستثمرين

اعتمدت الباحثة في القياس الكمي لكفاءة قرارات المستثمرين على تكلفة رأس المال والتي تعد من المعلومات الهامة للمستثمرين وذلك لتقييم بدائل الاستثمار المتاحة بالشركات ولاتخاذ القرار المناسب للاختيار فيما بينها ، وتنقسم الي تكلفة التمويل بالملكية – وهو الحد الأدنى من العائد الذي يطلبه المستثمرون نظير الاستثمار في الاوراق المالية بالشركة - وتكلفة التمويل بالديون- وهو معدل العائد الذي يتوقع الدائنون الحصول عليه عندما يحين موعد السداد نظير الاموال المقترضة – ، وسيتم قياس تكلفة رأس المال من خلال استخدام تكلفة التمويل المرجحة ، فهو الحد الأدنى للعائد الذي يقبل به المستثمرون لتحقيقه في المشروع بما يضمن عدم وقوع الخسارة ، ، حيث يتم قياس تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ( الملكية والديون ) ثم حساب المتوسط المرجح بالاوزان النسبية لكل مصدر في هيكل التمويل الذي يمثل التكلفة الكلية لرأس المال المستثمر . ( سلامة صلاح حسن ، ٢٠١٢ ، ص ٥٨٥ )

$$WACC = \left[ \frac{E}{K} \times COC \right] + \left[ \frac{D}{K} \times COD \right]$$

حيث أن

WACC	المتوسط المرجح لتكلفة التمويل
COC	تكلفة التمويل بالملكية
COD	تكلفة التمويل بالديون
D	اجمالي الديون
E	اجمالي حقوق الملكية
K	(D+E)

تكلفة التمويل بالملكية COC سيتم قياسها من خلال نموذج Omran & John 2004 Pointon ويتميز هذا النموذج بأنه يعتمد على متغيرات محاسبية متوفرة في القوائم المالية المصرية ( Omran & John Pointon,2004,P244).

$$COC = \frac{1}{[PE \text{ ratio} - (e_0 - d_0)/e_0]}$$

حيث أن

تكلفة التمويل بالملكية	COC
مضاعف الربحية (نسبة سعر السهم لربحيته)	PE RATIO
نصيب السهم في صافي الربح المحاسبي للفترة الحالية	$e_0$
نصيب السهم في الأرباح الموزعة للفترة الحالية	$d_0$

تكلفة التمويل بالديون COD وسيتم قياسها من خلال المقياس التالي: ( عمارة محمد

سلامة، ٢٠١٤، ص ٤١)

تكلفة التمويل بالديون بعد الضريبة = تكلفة التمويل بالديون قبل الضريبة \* (١ - معدل الضريبة) حيث تكلفة التمويل بالديون قبل الضريبة = الفائدة / القرض

وتظهر أهمية طريقة المتوسط المرجح في قياس تكلفة التمويل عن غيرها من المقاييس

المستخدمة في النقاط التالية:

- ١- ان المنشأة وحدة متكاملة وبالتالي يتم تمويل المشروعات بمزيج من مصادر التمويل حتى تكون تكلفتة الشاملة أدنى ما يمكن اذ لا يمكن الاعتماد على تكلفة مصدر تمويل بعينه وبصورة منفردة ومقابلتها بالعائد المتوقع من المشروع بل يلزم مقابلة المتوسط المرجح لتكلفة التمويل بالعائد المتوقع.
- ٢- ان تكلفة مصادر التمويل في اسواق رأس المال تؤثر في بعضها البعض وهذا يدعم الاخذ بالتكلفة الشاملة وليس بالتكلفة الجزئية لمصدر من مصادر التمويل بصورة منفردة .
- ٣- ان المتوسط المرجح لتكلفة التمويل يساعد علي التخصيص الكفاء لموارد المجتمع حيث يتم توجيه الاستثمارات الي المشروعات القادرة علي تغطية تكلفة التمويل بها .
- ٤- ان تكلفة التمويل لكل مصدر من مصادر التمويل هي عبارة عن العائد الذي يمكن ان تحققه الاوراق المالية التي تصدرها الشركة لتتمكن من تسويقها وقبولها من جانب المستثمرين في الاسواق المالية .

٢-٣ المتغيرات الوسيطة: التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) :

مقاييس التحفظ المشروط، والمشاكل المتعلقة بها:

جدول (3) مقاييس التحفظ المشروط

نموذج	النموذج
<p>وفقاً لمقياس باسو ، كلما زاد اللامتثال في الاعتراف بين الارباح والخسائر ، كلما زادت درجة التحفظ في الشركة ، ويُستخدم الانحدار المقطعي ، لتقييم درجة التحفظ من حيث الجوهر ، يقوم باسو [١٩٩٧] بتحليل الانحدار لأرباح المحاسبية ( EPS / P ) على عوائد الأسهم (R) بشكل منفصل في سنوات شركة "الأخبار الجيدة" و "الأخبار السيئة". تعتبر سنة شركة "أخبار جيدة" ، إذا كان عاندها في السوق موجباً أو صفراً ، أي <math>R_{it} &lt; 0</math> . تعتبر شركة "أخبار سيئة" ، إذا عاند أسهمها سلبي ، أي <math>R_{it} &gt; 0</math> .</p>	<p>Basu's (1997) asymmetric timeliness measure ((AT</p> $\frac{EPS_{it}}{P_{it}} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 R_{it} DR_{it} + \varepsilon_{it}$
<p>طور (Ball and Shivakumar 2005) مقياس ACF لتقدير درجات التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة نظراً لكون مقياس باسيو AT غير مناسب لها ، فهي شركات ليس لها أسعار أسهم مدرجة ، للتغلب على هذه المشكلة يستخدم مقياس ACF كنسخة غير سوقية لمقياس AT</p>	<p>symmetric Accrual to Cash-flow Measure ((ACF</p> $ACC_t = \beta_0 + \beta_1 DCFO_t + \beta_2 CFO_t + \beta_3 DCFO_t \times CFO_t + \varepsilon_t$

<p>الفكرة الكامنة وراء استخدام MTB (أو BTM) كمقياس للتحفظ المحاسبي هي أنه مع افتراض ثبات باقي المتغيرات ، يميل نظام المحاسبة المتحفظ إلى خفض صافي القيم الدفترية للشركة بالنسبة للقيمة الاقتصادية "الحقيقية" للشركة ، لذلك يشير ارتفاع MTB (و BTM الأقل) إلى درجة أعلى من التحفظ في المحاسبة والعكس صحيح ، يحلل نسبة BTM لمكونين - مكون التحيز ومكون التأخر. يعتبر عنصر التحيز في BTM مقياساً للتحفظ المحاسبي بواسطة Beaver و Ryan. من أجل تحليل BTM تم عمل تحلي الانحدار BTM على سلسلة من عوائد الأسهم المتأخرة حتى ست سنوات متأخرة</p>	<p><b>The Market-to-Book (or Book-to-Market) ratio</b></p> $BTM_{t,i} = \alpha_t + \alpha_i + \sum_{j=0}^6 \beta_j R_{t-j,i} + \varepsilon_{t,i}$
--	---

<p>يقيس جيفولي وهاين [٢٠٠٠] كلاً من الاستحقاقات التشغيلية وغير التشغيلية. باستخدام عينة من ٨٩٦ شركة ، أظهر جيفولي وهاين [٢٠٠٠] أن إجمالي الاستحقاقات التراكمية غير التشغيلية لهذه الشركات قد انخفض بشكل ملحوظ في فترة العينة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٨. ومع ذلك ، وجدوا أنه في نفس الفترة إجمالي الاستحقاقات التشغيلية لهذه الشركات البالغ عددها ٨٩٦ زادت. وعلى أساس الصافي ، لم تكن الزيادات في مستحقات التشغيل كبيرة بما يكفي لتعويض النقص في المستحقات غير التشغيلية. لذلك ، انخفض إجمالي المستحقات (المستحقات التشغيلية بالإضافة إلى المستحقات غير التشغيلية) خلال فترة العينة. يجادل جيفولي وهاين [٢٠٠٠] بأن هذا الاتجاه المتمثل في زيادة الاستحقاقات السلبية هو مظهر من مظاهر زيادة درجات التحفظ المحاسبي خلال فترة العينة</p>	<p><b>The Negative Accruals Measure (NA)</b></p>
---	--

<p>المقياس الخامس للتحفظ المحاسبي هو مقياس الاحتياطات الخفية. Penman [and Zhang 2002] والتي يمكن استخدامها لقياس درجة التحفظ في الشركة ، وكلما زاد مقدار الاحتياطات المخفية ، كان نظام التقارير المالية للشركة أكثر تحفظًا ، ومع ذلك ، نظرًا لأن الاحتياطات الخفية لا يتم الإفصاح عنها صراحةً في التقارير المالية أو في أي مكان آخر ، فلا يمكن تقديرها إلا من قبل الباحثين أنفسهم. تم استخدام طريقتين متشابهتين في الأدبيات لتقدير كمية الاحتياطات المخفية. الأول طوره أحمد وآخرون. [٢٠٠٠] ، يستخدم نسبتين ، البحث والتطوير / نفقات المبيعات ، والإعلان / المبيعات ، كمؤشرات للاحتياطات المخفية. الثانية ، التي طورها [Zhang 2002 Penman and Zhang] هي طريقة أكثر شيوعًا وأكثر تعقيدًا لتقدير الاحتياطات المخفية يسمى C score ، والتي يتم حسابها من خلال النموذج</p>	<p>The Hidden Reserves Measure (HR)</p> $C_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$
--	---

اتسمت النماذج السابقة بالعديد من نقاط الضعف ونقاط القوة كالتالي :

➤ **نموذج Basu AT** : يرى مؤيديه أن المقياس تم تطبيقه على نطاق واسع ، وأنه يتم تكييفه بشكل جيد لتحليل المقطع العرضي cross-sectional analysis لعينة كبيرة ، وبالتالي يتجلى ذلك من خلال استخدامه في الدراسات المقارنة الدولية ، علاوة على أن العديد من الابحاث التي تستخدم مقياس AT امكثها الحصول على نتائج تتفق مع تنبؤاتهم النظرية ، وفي المقابل تم توجيه له العديد من الانتقادات منها أن المقياس يُظهر أداءً ضعيفًا في السلاسل الزمنية حيث لا يعمل بشكل جيد عندما يتم تجميع المعلومات خلال فترة زمنية ، يمكن أن يؤدي سوء تسعير السوق إلى أن يعكس متغير العائد بالنموذج بشكل غير صحيح الأخبار الاقتصادية ، علاوة على وجود خلل اقتصادي في المقياس.

➤ **نموذج (AACF)** : يعتمد مقياس AACF ومقياس Basu AT على نفس الفكرة الأساسية يتم تحليل الانحدار في كلا النموذجين لمتغير الأرباح كمؤشر "الأخبار" الاقتصادية ، ويستخدم كلا النموذجين متغيرات وهمية للتمييز بين الاخبار الجيدة والاخبار السيئة ، يأتي الاختلاف الرئيسي بين هذين المقياسين من اختياراتهم المختلفة لمؤشر "الأخبار" الاقتصادية والأرباح ، يستخدم نموذج Basu AT عائد الاسهم كمؤشر للأخبار ، بينما يستخدم مقياس AACF التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر للأخبار ، ومن حيث متغير الاستجابة يستخدم نموذج Basu AT إجمالي الأرباح ، بينما يحدد مقياس AACF فقط مكون الاستحقاق من إجمالي الأرباح لأن التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل أساسي على عنصر الاستحقاق في الأرباح وليس عنصر التدفقات النقدية ، وعلى الرغم من أن أدبيات التحفظ لم تناقش إلى حد كبير مزايا وضعف مقياس AACF ، إلا أنه

يبدو أن بعض انتقادات الموجه لنموذج باسيو AT لا تنطبق على نموذج AACF ، على سبيل المثال أن هناك مشكلة تزامن في العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم من غير المحتمل أن تنطبق على الاستحقاقات والتدفقات النقدية ، علاوة على ذلك لا توجد أوراق منشورة تشير إلى وجود تحيز في مقياس AACF .

➤ **نموذج The Market-to-Book (or Book-to-Market) ratio** بشكل عام تستخدم الأوراق التي تطبق مقياس MTB أو BTM تقدير درجات التحفظ "غير المشروطة" .

➤ **نموذج The Negative Accruals Measure (NA)** تتمثل نقاط القوة في انه مقياس يسهل تنفيذه بشكل عام لأنه لا يتطلب الكثير من البيانات ، علاوة على ذلك فإنه مقياس لا يعتمد على السوق ، مما يجعله أكثر قابلية للتطبيق (على سبيل المثال للشركات غير السوقية) من المقاييس القائمة على السوق (AT و MTB)، بينما يمثل اهم نقاط ضعف النموذج هو عدم ادراج عنصر الإهلاك بالمقياس علي الرغم من انه عنصرًا مهمًا ، علاوة على المقياس يتطلب قياس الاستحقاقات المتراكمة على مدى فترة زمنية ممتدة من سنة أساس معينة ، والتي يصعب من الناحية العملية توحيد سنة الأساس بين الشركات.

➤ **نموذج The Hidden Reserves Measure (HR)** من اهم العيوب التي وجهت لهذا المقياس أن العديد من البيانات يصعب العثور عليها ، مثل نفقات البحث والتطوير ونفقات الإعلان ، والتي لا يتم الافصاح عنها دائمًا من قبل الشركات ، علاوة على أن المقياس أكثر صعوبة في تطبيقه على الدراسات الدولية للتحفظ ، لأن لوائح المحاسبة في العديد من البلدان لا تفرض الافصاح عن نفقات البحث والتطوير والإعلان.

➤ ان اهم النماذج التي ظهرت في الاونة الاخيرة نموذج banker et al 2016 الذي اقترح تعديلاً يجمع نظرية التحفظ من منظور المحاسبة المالية وعدم تناسق التكلفة من منظور محاسبة التكاليف ، حيث أدرج Banker et al 2016 متغير عدم التماثل في التكلفة لتصحيح خطأ النماذج السابقة خاصة نموذج Basu 1997 الذي أظهر خطأ يقدر بحوالي ٢٥٪ في تقدير التحفظ ناتج عن عدم تناسق التكلفة.

(Silva, Alini Da et al ,2019,P47).

$$PLS_{it}/P_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 R_{it} + \beta_2 D_{it} + \beta_3 D_{it} * R_{it} + \beta_4 DS_{it} + \beta_5 \Delta S_{it}/P_{it-1} + \beta_6 DS_{it} * \Delta S_{it}/P_{it-1} v_{it}$$

ربحية السهم ( الربح أو الخسارة) / عدد الاسهم ) للشركة i في السنة t	PLS <sub>it</sub>
متوسط سعر السهم للشركة i في السنة t-1	P <sub>it-1</sub>
عائد الاسهم للشركة i في السنة t	R <sub>it</sub>
متغير وهمي يساوي ١ إذا كان عائد سوق الأسهم للشركة i في العام t سلبي ويساوي ٠ إذا كان عائد سوق الأسهم للشركة i في العام t غير سالب.	D <sub>it</sub>
هو المتغير الوهمي ، يساوي ١ إذا كان هناك هو انخفاض في المبيعات من عام t-1 إلى عام t و ٠ بخلاف ذلك	DS <sub>it</sub>
هو التغير في المبيعات من عام t-1 إلى عام t (التباين في المبيعات) مقسومًا على أبعاد القيمة السوقية للأسهم (سعر السهم) في بداية السنة المالية	ΔS <sub>t</sub> /P <sub>it-1</sub>
هو مضاعفة المتغيرات DS <sub>it</sub> و St/Pit-1 ، والتي تمثل مستوى عدم تناسق التكلفة للشركات ، إذا تبين أن المعامل موجب	DS <sub>it</sub> * ΔS <sub>t</sub> /P <sub>it-1</sub>

### ٣-٣ المتغير المستقل ( تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS )

يتمثل المتغير المستقل بالدراسة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ، وذلك في ضوء قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ والخاص باصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ إلى تعزيز شفافية وفائدة البيانات المالية ، وتعزيز ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية المصرية، وزيادة مستوى الاستثمار في الاقتصاد ، وعليه يمثل التطبيق الالزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS أكبر التغييرات الحادثة بالتقارير المالية في مصر ، وسيتم قياس هذا المتغير من خلال اتباع طريقة القياس ثنائي القيمة ، حيث يأخذ القيمة (١) اذا كانت الشركة تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية ( من عام ٢٠١٧ الى عام ٢٠١٩ ) ، أو يأخذ القيمة (٠) عند عدم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ( من عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠١٥).

### ٤-٣ المتغيرات الرقابية :

قامت الباحثة بتضمين النموذج البحثي المقترح بعض العوامل أو المتغيرات الحاكمة الاخرى والتي قد يكون لها تأثير محتمل من - وجهة نظر الباحث- وذلك للتحكم وضبط تأثير هذه المتغيرات علي العلاقة بين متغيرات البحث وتتمثل المتغيرات الرقابية في ( العائد على حقوق

الملكية ، قياس أداء الشركة "معدل العائد علي الاصول " ، مخاطر الشركة ، الرفع المالي للشركة).

وتعرض الباحثة من خلال الجدولين (4)، (5) ملخص للمتغيرات المستقلة والوسيلة والتابعة والرقابية وطريقة القياس ومصادر البيانات .

#### جدول (4)

#### ملخص للمتغيرات الوسيطة والتابعة وطريقة القياس ومصادر البيانات

المتغيرات	طريقة القياس	مصادر البيانات
المتغيرات المستقلة		
المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS	يأخذ القيمة (١) اذا كانت الشركة تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية (من عام ٢٠١٧ الى عام ٢٠١٩) ، أو يأخذ القيمة (٠) عند عدم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (من عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠١٥)	—————
المتغيرات الوسيطة جودة المعلومات المحاسبية QAI		
التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) TLR	(Silva, Alini Da et al ,2019,P47) $PLS_{it}/P_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 R_{it} + \beta_2 D_{it} + \beta_3 D_{it} * R_{it} + \beta_4 DS_{it} + \beta_5 \Delta S_{it}/P_{it-1} + \beta_6 DS_{it} * \Delta S_{it}/P_{it-1} v_{it}$	القوائم المالية
المتغيرات التابعة كفاءة قرارات المستثمرين EINVD		
كفاءة قرارات المستثمرين EINVD	$WACC = \left[ \frac{E}{K} \times COC \right] + \left[ \frac{D}{K} \times COD \right]$ ( سلامة صلاح حسن ، ٢٠١٢ ، ص ٥٨٥ )	القوائم المالية



جدول (5)  
ملخص للمتغيرات الرقابية وطريقة القياس ومصادر البيانات

مصادر البيانات	طريقة القياس	متغيرات الرقابة	
		اسم المتغير	رمز المتغير
القوائم المالية	الوغار يتم الطبيعي للقيمة الدفترية لاجمالي الاصول في نهاية العام . (Paananen, M. and Lin, H. ) (Ames,Daniel, 2013,P158 ) (Barth, Mary E.et al,2008,P 482) ,2009,12,	حجم الشركة	SIZE
القوائم المالية	صافي التدفق النقدي السنوي من الأنشطة التشغيلية مقسومًا على إجمالي الأصول في نهاية العام.( Ames,Daniel, 2013,P158 ) (Barth, Mary E.et (Paananen, M. and Lin, H. ,2009,12,) al,2008,P 482)	التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول	CFO
القوائم المالية	القيمة الدفترية لاجمالي الالتزامات على القيمة الدفترية لاجمالي الأصول في نهاية العام .( حسين ، علاء علي احمد ، ٢٠١٧، ص ١٠١٥ )، (Paananen, M. and Lin, H. ,2009,12)، (Christensen, Hans B. et al ,2015,38)( El-(Sayed Ebaid, Ibrahim,2016,51)	الرفع المالي للشركة	FLEV
القوائم المالية	(معدل العائد علي الاصول) . حسين ، علاء علي احمد ، ٢٠١٧، ص ١٠١٥ ،	معدل العائد علي الاصول	ROI

٤- النموذج البحثي المقترح لفروض الدراسة :

اختبار فرض الدراسة الاول: (H1): هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوقي بالخسائر) كأحد مقاييس جودة المعلومات المحاسبية والتحول إلى المعايير الدولية التقارير المالية .

سيتم ذلك من خلال النموذج المقترح التالي :

$$TLR = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 (SIZE) + \beta_3 (CFO) + \beta_4 (FLEV) + \beta_5 (ROI) + \varepsilon_{i,t}$$

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ٤، ١٤، ج ٢، يناير ٢٠٢٣)  
أ.حنان عبد الرؤف الرفاعي؛ د. ياسر محمد سمره؛ د. السيد عبد النبي القرنشاوي

### حيث أن

التحفظ المشروط (الإعتراف الوتقي بالخسائر)	TLR
قيمة الثابت في معادلة الانحدار	$\beta_0$
معامل الانحدار للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS	$\beta_1$
معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية	$B_5-\beta_2$
الخطأ العشوائي	$\varepsilon_{it}$

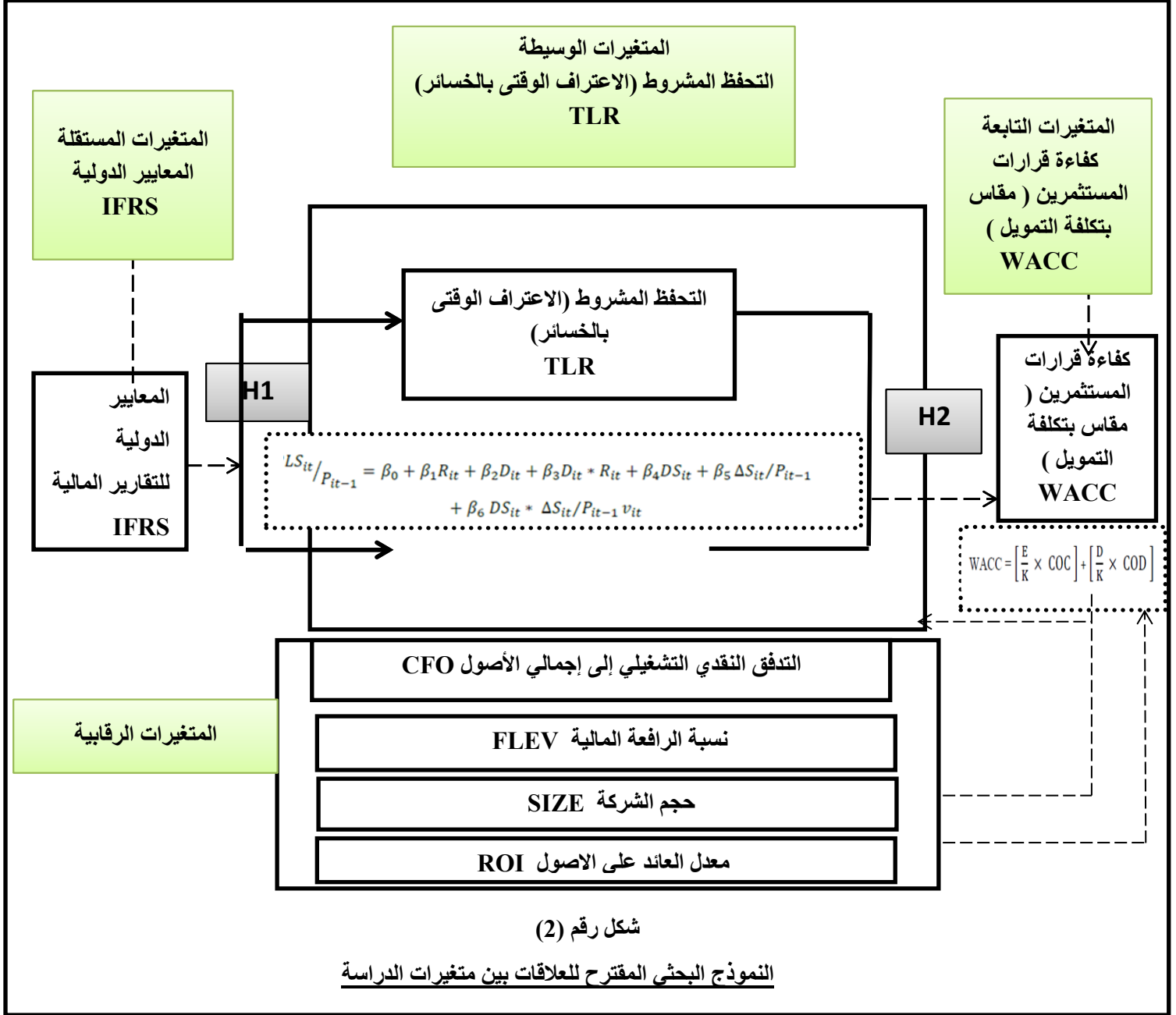
**اختبار فرض الدراسة الثاني (H<sub>2</sub>):** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المشروط (الإعتراف الوتقي بالخسائر) كأحد مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير الدولية للتقارير المالية وكفاءة قرارات المستثمرين وسيتم ذلك من خلال النموذج المقترح التالي :

$$WACC = \beta_0 + \beta_1 TLR + \beta_2 (SIZE) + \beta_3 (CFO) + \beta_4 (FLEV) + \beta_5 (ROI) + \beta_6 (IFRS) + \varepsilon_{i,t}$$

### حيث أن

تكلفة التمويل كمقياس لكفاءة قرارات المستثمرين	WACC
قيمة الثابت في معادلة الانحدار	$\beta_0$
معامل الانحدار التحفظ المشروط (الإعتراف الوتقي بالخسائر) TLR	$\beta_1$
معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية	$B_5-\beta_2$
الخطأ العشوائي	$\varepsilon_{it}$

وهكذا ومن خلال عرض الباحث لمتغيرات الدراسة والمنهجية المتبعة لقياسها والتعبير من خلال الشكل (2) عن النموذج المقترح للعلاقات بين متغيرات الدراسة يمكن للباحث صياغة النموذج المحاسبي المقترح في هذه الدراسة في شكل نماذج انحدار علي النحو التالي :



### ٥- الاحصاءات الوصفية ومعامل الارتباط:

#### ٥-١ الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول التالي رقم (6) يوضح الاحصاءات الوصفية لكافة متغيرات الدراسة وذلك بعد استبعاد القيم المتطرفة الدنيا والعليا للمتغيرات، وعليه يظهر مقياس التشتت Skewness بقيمة تقل عن ١ ، حيث بلغ الوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي (الاعتراف الوقتي بالخسائر) له 0.00967 ، وبلغ الوسط الحسابي لتكلفة التمويل 0.836 وبانحراف معياري 0.550 .

#### جدول رقم (6) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	Skewness
	Statistic	Statistic	Statistic
TLR	0.00967963	0.005459494	-.335-
WACC	0.836186015	0.550888342	0.861
CFO	0.330050643	0.1152604	1.002
SIZE	20.42335	1.79047	-.557-
FLEV	7.71814	5.438096	0.933
ROI	0.228676	0.1018352	0.448
Valid N (listwise)			

### ٣-٢ معامل الارتباط الجزئي :

حيث يوضح الجدول رقم (7) مصفوفة الارتباط الجزئي لحساب معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة واختبار معنوية ذلك المعامل للتعرف بشكل مبدئي على شكل ومعنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) TLR وكفاءة قرارات المستثمرين المتمثلة في مقياس تكلفة التمويل WACC في ظل وجود المتغيرات الرقابية حجم الشركة SIZE ، التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول CFO ، الرفع المالي للشركة FLEV ، معدل العائد على الاصول ROI .

حيث يتضح من الجدول وجود علاقة عكسية معنوية بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) وتكلفة التمويل كمقياس لكفاءة قرارات المستثمرين حيث أن قيمة معامل الارتباط -0.716 ، وبمستوى معنوية تقترب من 0.000 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  .

جدول رقم (7) معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

		Correlations						
		IFRS	TLR	WACC	CFO	SIZE	FLEV	ROI
IFRS	Pearson Correlation	1	.464(**)	-.426(**)	0.080	0.037	.255(**)	-0.073
	Sig. (2-tailed)		0.000	0.000	0.330	0.650	0.002	0.373
TLR	N	150	150	150	150	150	150	150
	Pearson Correlation	.464(**)	1	-.716(**)	0.152	.463(**)	-.186(*)	.471(**)
WACC	Sig. (2-tailed)	0.000		0.000	0.063	0.000	0.023	0.000
	N	150	150	150	150	150	150	150
CFO	Pearson Correlation	-.426(**)	-.716(**)	1	-0.017	-.220(**)	0.073	-.390(**)
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000		0.838	0.007	0.376	0.000
SIZE	N	150	150	150	150	150	150	150
	Pearson Correlation	0.080	0.152	-0.017	1	0.095	-0.036	0.106
FLEV	Sig. (2-tailed)	0.330	0.063	0.838		0.247	0.664	0.198
	N	150	150	150	150	150	150	150
ROI	Pearson Correlation	0.037	.463(**)	-.220(**)	0.095	1	-.326(**)	.409(**)
	Sig. (2-tailed)	0.650	0.000	0.007	0.247		0.000	0.000
IFRS	N	150	150	150	150	150	150	150
	Pearson Correlation	.255(**)	-.186(*)	0.073	-0.036	-.326(**)	1	-.267(**)
TLR	Sig. (2-tailed)	0.002	0.023	0.376	0.664	0.000		0.001
	N	150	150	150	150	150	150	150
WACC	Pearson Correlation	-0.073	.471(**)	-.390(**)	0.106	.409(**)	-.267(**)	1
	Sig. (2-tailed)	0.373	0.000	0.000	0.198	0.000	0.001	
CFO	N	150	150	150	150	150	150	150
	Pearson Correlation	0.000	0.000	0.000	0.198	0.000	0.001	
SIZE	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.198	0.000	0.001	
	N	150	150	150	150	150	150	150
FLEV	Pearson Correlation	0.000	0.000	0.000	0.198	0.000	0.001	
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.198	0.000	0.001	
ROI	N	150	150	150	150	150	150	150
	Pearson Correlation	0.000	0.000	0.000	0.198	0.000	0.001	
IFRS	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.198	0.000	0.001	
	N	150	150	150	150	150	150	150

٦ - نتائج اختبار فروض الدراسة

٦-١ نتائج اختبار فرض الدراسة الأولى

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول إلى المعايير الدولية للتقارير المالية والتحفيز المشروع (الاعتراف الوقتي بالخسائر) .

$$TLR = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 (SIZE) + \beta_3 (CFO) + \beta_4 (FLEV) + \beta_5 (ROI) + \varepsilon_{i,t}$$

يظهر جدول معامل الانحدار جدول رقم (8) Adjusted R Square والبالغة 0.746 التي تشير الي ان المتغيرات المستقلة والرقابية في هذا النموذج تفسر نسبة 0.746 من اجمالي التغيرات في المتغير التابع ، كما أن نموذج الانحدار المقترح يعتبر معنوي بدرجة مرتفعة ، حيث أن قيمة SIG تقترب من (0.000). وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية  $\alpha$  0.05 مما يدل علي ارتفاع معنوية نموذج الانحدار

**جدول رقم (8) معامل الانحدار لنموذج اختبار فرض الدراسة الأولى الفرعي أ**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sig.
1	.746 <sup>a</sup>	0.557	0.541	.000 <sup>b</sup>

a. Predictors: (Constant), ROI, IFRS, CFO, FLEV, SIZE

b. Dependent Variable: TLR

ويوضح جدول تحليل الانحدار الخطي المتعدد جدول رقم (9) الي أن مقدار معامل النموذج  $\beta$  بالنسبة لدرجة المتغير المستقل المعايير الدولية للتقارير الدولية IFRS يأخذ قيمة معنوية سلبية حيث أن قيمة اختبار (T) تساوي 8.819 وبمستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية  $\alpha$  0.05 ، وتعبّر القيمة 0.013 عن معامل الانحدار للمتغير المستقل IFRS علي المتغير التابع التحفيز المشروع (الاعتراف الوقتي بالخسائر) TLR ، اي ان التغيير في IFRS بدرجة واحدة يؤدي الي ارتفاع التحفيز المشروع (الاعتراف الوقتي بالخسائر) TLR بدرجة 0.013، مما سبق يتضح من فرض الدراسة الأولى أنه توجد علاقة معنوية لتأثير تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS علي التحفيز المشروع (الاعتراف الوقتي بالخسائر) وهو ما يتفق مع دراسات (Kaytmaz Balsari Cagnur et al , 2010, Dobre. Florin, et al,2015) (Kaytmaz Balsari Cagnur et al , 2010, BARKER, RICHARD&

MCGEACHIN, ANNE,2015, Dobre. Florin, et al,2015 التي تري أن هناك اتجاه متزايد الي التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) بعد اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ، علاوة علي دراسة BARKER, RICHARD& التي رأته تعارضاً بين استبعاد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لمفهوم التحفظ من الخصائص النوعية للمعلومات علي الرغم من وجود متطلبات للتحفظ في الاعتراف والقياس والعرض / الافصاح بالمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS تزيد من دعم بيئة التقارير المتحفظة.

جدول رقم (٩) اختبار معنوية المعاملات لنموذج اختبار فرض الدراسة الاول

Coefficients(a)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF	B	Std. Error
1 (Constant)	-0.045	0.009		-4.833	0.000	-0.063	-0.026					
IFRS	0.013	0.002	0.513	8.819	0.000	0.010	0.016	0.464	0.592	0.489	0.909	1.100
CFO	0.000	0.000	0.044	0.786	0.433	0.000	0.000	0.152	0.065	0.044	0.978	1.022
SIZE	0.002	0.000	0.244	3.852	0.000	0.001	0.003	0.463	0.306	0.214	0.764	1.308
FLEV	0.000	0.000	-0.137	-2.218	0.028	0.000	0.000	-0.186	-0.182	-0.123	0.807	1.239
ROI	0.036	0.006	0.368	5.947	0.000	0.024	0.047	0.471	0.444	0.330	0.805	1.242

a. Dependent Variable: TLR

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية والتحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) TLR ، توجد علاقة معنوية طردية بين كل من حجم الشركة SIZE ، الرفع المالي للشركة FLEV ، معدل العائد علي الاصول ROI والتحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) TLR ولا توجد علاقة معنوية بين كل من التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول CFO ، والتحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) TLR.

## ٢-٦ نتائج اختبار فرض الدراسة الثاني:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) وتكلفة التمويل التي تؤثر على كفاءة قرارات المستثمرين في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية .

$$WACC = \beta_0 + \beta_1 TLR + \beta_2 (SIZE) + \beta_3 (CFO) + \beta_4 (FLEV) + \beta_5 (ROI) + \beta_6 IFRS + \varepsilon_{i,t}$$

يظهر جدول معامل الانحدار جدول رقم (١٠) R Square والبالغة 0.561 والتي تشير الي ان المتغيرات المستقلة والرقابية في هذا النموذج تفسر نسبة 0.561 من اجمالي التغيرات في المتغير التابع ، كما أن نموذج الانحدار المقترح يعتبر معنوي بدرجة مرتفع ، حيث أن قيمة SIG تقترب من (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية  $\alpha$  0.05 مما يدل علي معنوية نموذج الانحدار ككل .

### جدول رقم (١٠) معامل الانحدار لنموذج اختبار فرض الدراسة الثاني

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sig.
1	.749(a)	0.561	0.542	.000 <sup>b</sup>

a. Predictors: (Constant), TLR, CFO, FLEV, ROI, SIZE, IFRS

b. Dependent Variable: WACC

ويوضح جدول تحليل الانحدار الخطي المتعدد جدول رقم (١١) الي أن مقدار معامل النموذج  $\beta$  بالنسبة لدرجة المتغير المستقل المعايير الدولية للتقارير الدولية IFRS ، يأخذ قيمة معنوية سالبة حيث أن قيمة اختبار (T) تساوي 2.036 ، وبمستوى معنوية 0.044 وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية  $\alpha$  0.05 ، وتعبير القيمة 0.395 عن معامل الانحدار للمتغير المستقل IFRS علي المتغير التابع تكلفة التمويل WACC التي تؤثر في كفاءة قرارات المستثمرين ، اي ان التغيير في IFRS بدرجة واحدة يؤدي الي انخفاض 0.395 المتغير التابع ، كما أن مقدار معامل النموذج  $\beta$  بالنسبة لدرجة المتغير المستقل التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) TLR يأخذ قيمة معنوية سلبية حيث أن قيمة اختبار (T) تساوي 7.854 وبمستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية  $\alpha$  0.05 ، وتعبير القيمة 68.210 ، عن معامل الانحدار للمتغير المستقل TLR علي المتغير التابع تكلفة التمويل WACC التي تؤثر في كفاءة قرارات



المستثمرين ، اي ان التغيير في التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) TLR بدرجة واحدة يؤدي الي انخفاض WACC تكلفة التمويل بدرجة 68.210 ، حيث تشير النتائج أنه توجد علاقة عكسية ذى دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدولية وتكلفة التمويل ، كما توجد علاقة عكسية ذى دلالة احصائية بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) وتكلفة التمويل ، مما سبق يتضح من الفرض الثاني أنه توجد علاقة بين تكلفة التمويل والتحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) عند تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية اي ان ارتفاع التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) كقيل بأن يخفض من تكلفة التمويل ، مما يعني أن المستثمرون علي استعداد لخفض معدل العائد علي الاستثمار وشروط السداد عند تطبيق الشركات لسياسة التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) خاصة عند تطبيق المعايير الدولية لانه يعني تثبيط المحاولات الإدارية لإخفاء الأداء الضعيف ، وبالتالي تقليل حوافز المديرين على الاستثمار فى أو مواصلة المشروعات ذات القيمة الصافية السلبية ، و عليه فيمكن للمعلومات المتحفظة أن تخفف من مشكلة الوكالة عند تطبيق المعايير الدولية الامر الذي سيؤدى في النهاية الي خفض تكلفة التمويل لهذه الشركات .

جدول رقم (١١) اختبار معنوية المعاملات لنموذج اختبار فرض الدراسة الثاني

Coefficients(a)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF	B	Std. Error	
1 (Constant)	-1.615	1.042		-1.551	0.123	-3.674	0.444						
IFRS	-0.395	0.194	-0.147	-2.036	0.044	-0.779	-0.011	-0.426	-0.168	-0.113	0.590	1.694	
CFO	0.012	0.007	0.098	1.742	0.084	-0.002	0.026	-0.017	0.144	0.097	0.974	1.027	
SIZE	0.108	0.050	0.144	2.157	0.033	0.009	0.208	-0.220	0.178	0.120	0.693	1.443	
FLEV	0.000	0.003	-0.004	-0.065	0.948	-0.006	0.005	0.073	-0.005	-0.004	0.781	1.281	
ROI	-1.636	0.695	-0.162	-2.355	0.020	-3.009	-0.263	-0.390	-0.193	-0.131	0.647	1.547	
TLR	-68.210	8.685	-0.654	-7.854	0.000	-85.378	-51.042	-0.716	-0.549	-0.435	0.443	2.256	

a. Dependent Variable: WACC

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية والمتغير التابع ، توجد علاقة معنوية طردية بين كل من حجم الشركة SIZE ، معدل العائد علي الاصول ROI والمتغير التابع ، ولا توجد علاقة معنوية بين كل من الرفع المالي للشركة FLEV ، ، التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول CFO والمتغير التابع.

## ٧- النتائج والتوصيات:

### أولاً النتائج : توصل البحث بشقيه النظري والتطبيقي الي النتائج التالية :

١. يزداد الطلب على التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) من عدة أطراف خاصة انه يمثل أداة تقيدية للممارسات التي تلجأ اليها الشركات لادارة أرباحها .
٢. التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) يُعد أحد العوامل التي تؤثر على إدارة الأرباح خاصةً تلك التي تتم من خلال أساس الاستحقاق ، فاذا كان الاستحقاق سلبياً تُصنف الأرباح علي انها متحفظة ، وعليه فالتحفظ له تأثير إيجابي على جودة الأرباح.
٣. هناك اختلافات كبيرة في السلوك بين المستثمرين الفرديين والمؤسسات الاستثمارية، وذلك لكون المؤسسات الاستثمارية أكثر تطوراً ولديها القدرات المعرفية والتفسيرية الأفضل مقارنة بالمستثمرين الأفراد.
٤. يُعد المستثمرون الأجانب شكل من أشكال المؤسسات الاستثمارية على المستوى الجغرافي، فهم مجموعة تتعامل في تداولات الأسهم بكميات كبيرة في أسواق الأسهم الدولية، وبالتالي فهي تتمتع بنفوذ كبير في الأسواق المستهدفة.
٥. أنه توجد علاقة معنوية ايجابية لتأثير تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS علي التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) . ( **الفرض الاول** )
٦. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المشروط (الاعتراف الوقتي بالخسائر) وتكلفة التمويل التي تؤثر على كفاءة قرارات المستثمرين.( **الفرض الثاني** )

### ثانياً التوصيات :

١. اتجاه الهيئات التنظيمية الي توفير دليل ارشادات لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، على ان يتضمن ذلك الدليل ضوابط تحكم عملية تعدد بدائل القياس المحاسبي التي تتيحها المعايير.
٢. الزام الشركات بتطبيق مستوى مناسب للتحفظ المحاسبي ( الاعتراف الوقتي بالخسائر) والافصاح عنه عند اعداد التقارير المالية .
٣. ضرورة قيام الشركات بانشاء موقع الالكتروني لها لنشر قوائمها المالية، الأحداث الجوهرية واتاحتها في شكل سلسلة زمنية حتى يتمكن الاطراف المعنية بتلك المعلومات من مستثمرين ومحللين ماليين وباحثين وغيرهم من تقييم أدائها.
٤. ضرورة اهتمام الشركات بالمستجدات في المعايير الدولية للتقارير المالية سواء المتعلقة بالقياس أو الافصاح المحاسبي لتخفيض عدم التماثل في المعلومات المحاسبية لتوفير اشارات ايجابية للمستثمرين عن الأداء المالي لها.

#### ٨- المراجع:

١. أبوبكر محمد الصروي ، عفت ، ٢٠٢٠ " الاطار المفاهيمي الجديد الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية – مبررات التطوير ومردوده من منظور معدي القوائم المالية " ، مجلة المحاسبة و المراجعة لاتحاد الجامعات العربية ، العدد الثاني – ص ص ٩٠ : ١٧٠
1. Ademola, Osundina J. &Olayinka I. Moses,2017," Accounting Conservatism and its Benefits to Shareholders in Developing Capital Market: Evidence from Nigeria"Journal of Accounting and Finance Vol. 17(1), PP 89-96
2. Amelio, Stefano,2017," The Connection between IAS/IFRS and Social Responsibility", The Connection between IAS/IFRS and Social Responsibility, Vol.4 ,no.1, pp.7-30.
3. Ames, Daniel , 2013," IFRS adoption and accounting quality: The case of South Africa", Journal of Applied Economics and Business Research, JAEBR, 3, PP 154- 165.
4. André, Paul et al,2015," The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Europe", Journal of Business Finance & Accounting, 42(3) & (4), PP 482–514.
5. Baghba, Somayeh Karim et al , 2016" Studying the Effect of Conservatism on Accrual-Based Profits Management and Chemical Products and Materials Industry in Tehran Stock Exchange" International Journal of Scientific Management and Development, Vol.4, No.1, PP27-32.
6. Bangmek, Ratchaneeya et al,2016" Conditional Conservatism and Reactions of Equity Investors on Management Earnings Forecasts of Firms in Thailand", Asian Journal of Business and Accounting 9(2),PP73:99
7. Barker, Richard & Mcgeachin, Anne ,2015, "An Analysis Of Concepts And Evidence On The Question Of Whether IFRS Should Be Conservative", Journal Of Accounting, Finance and Business Studies, Vol. 51, No. 2,PP 169-207.
8. Black , Jonathan et al ,2018,"The Association between SFAS No. 157 Fair Value Hierarchy Information and Conditional Accounting Conservatism " The Accounting Review, Vol. 93, No. 5, PP119–144
9. Blankespoor, Elizabeth,2018" Why do individual investors disregard accounting information? The roles of information awareness and acquisition costs", Journal of Accounting Research,PP1:41

- 
- 
10. Brockman, Paul et al , 2015," CEO Compensation Risk and Timely Loss Recognition" Journal of Business Finance & Accounting 42(1) & (2), PP 204–236.
  11. Bru" Ggemann, Ulf et al, 2013" Intended and Unintended Consequences of Mandatory IFRS Adoption: A Review of Extant Evidence and Suggestions for Future Research" European Accounting Review, Vol. 22, No. 1, PP1:37.
  12. Carp, Mihai,2018" Timeliness of earnings reported by Romanian listed companies" Accounting and Management Information Systems, Vol. 17, No. 1, PP. 46-68.
  13. Chan, L.-C et al , 2014"Re-examining the relationship between PIN and timely loss recognition",Applied Financial Economics, Vol. 24, No. 23,PP 1479–1489.
  14. Chen, H., Tang, Q., Jiang, Y., Lin, Z., 2010. The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union, Journal of International Financial Management & Accounting 21(3), pp. 1:57.
  15. Da Silva, Alini et al ,2019" Accounting conservatism in complex companies", Revista Contabilidade & Finançs - RC&F , vol.30 no.79,PP 42:57.
  16. De George, Emmanuel T. et al ,2016," A review of the IFRS adoption literature", Review of Accounting Studies (2016) 21 ,PP 898:1004.
  17. Del Rio, Cristina& Rafael Santamaria,2016" Stock Characteristics, Investor Type, and Market Myopia", Journal Of Behavioral Finance, VOL. 17, NO. 2, PP183:199.
  18. Dio'genes Go'is, Alan& Na'dia Alves de Sousa,2018" The Effect of National Culture on the Relationship between IFRS Adoption and the Cost of Equity Capital", Journal Of International Accounting Research, Vol. 17, No. 3, PP 69:85
  19. Ding, Fangfei et al, 2017" Does IFRS Adoption Increase the Accuracy of Chinese Analysts' Forecasts?" Emerging Markets Finance & Trade, V 53 PP 1107:1121.
  20. Dobre. Florin, et al,2015," Timely loss recognition and the value relevance of the Romanian listed companies considering the IFRS approach", Accounting and Management Information Systems Vol. 14, No. 4, PP 732–747.

- 
- 
21. Elshandidy, Tamer& Hassanein, Ahmed,2014," Do IFRS and board of directors' independenc El-Sayed Ebaid, Ibrahim e affect accounting conservatism?", Applied Financial Economics, Vol. 24, No. 16, PP 1091–1102.
  22. Hu, Jinshuai et al ,2015" Does Timely Loss Recognition Improve the Board's Ability to Learn from Market Prices? Evidence from Worldwide CEO Turnovers", Journal Of International Accounting Research, Vol. 14, No. 1, PP1–24.
  23. Hsieh, Hsin-yi (Shirley), 2018, " Balancing Investors' Information Needs with Accounting Conservatism:The Role of Voluntary Disclosure of Non-GAAP Earnings " International Journal of the Academic Business World ,Volume 12 Issue 1,PP65-74
  24. Iatridis, G.,2010, "International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information", International Review of Financial Analysis, Vol. 19 No. 3, pp 193-214.
  25. Imhof, Michael J,2014," Timely Loss Recognition, Agency Costs And The Cash Flow Sensitivity Of Firm Investment", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 18, Number 3,PP45-61.
  26. Jaggi, Bikki et al,2016" Individual and Institutional Investors' Response to Earnings Reported by Conservative and Non-Conservative Firms: Evidence from Chinese Financial Markets" Journal of International Financial Management & Accounting, VOL27, NO2,PP158:207.
  27. Jalali Aliabadi, Farzaneh& Mahdavi Shahri, Amirhossein 2016," Transparency In Financial Reporting With Or Without Ifrs: The Case Of Iran", 12th International Conference On Accounting,PP 605:623
  28. Jansson, Magnus& Anders Biel,2011, "Motives to engage in sustainable investment: a comparison between institutional and private investors" Sustainable Development, 2011, vol. 19, issue 2, PP 135-142
  29. Legenzova, Renata,2016"A Concept of Accounting Quality from Accounting Harmonisation Perspective",Economics and Business,v28,pp33-37
  30. Liu, Chunhui, et al ,2011,"The Impact of IFRS on Accounting Quality in a Regulated Market: An Empirical Study of China"Journal of Accounting, Auditing & Finance 26(4) ,PP 659–676

- 
- 
31. Liu, Mingzhi& Michel Magnan,2016" Conditional conservatism and the yield spread of corporate bond issues" Rev Quant Finan Acc 46: PP 847–879.
  32. Kaytmaz Balsari Cagnur et al , 2010," Earning Conservatism In Pre - And Post - IFRS Periods In Turkey: Panel Data Evidence On The Firm Specific Factors", Accounting and Management Information Systems, Vol. 9, No. 3, pp. 403–421.
  33. Martínez-Ferrero. Jennifer,2014," Consequences of financial reporting quality on corporate performance. Evidence at the international level", Consequences of financial reporting quality... / Estudios de Economía. Vol. 41 - N° 1, Junio, PP 49-88 .
  34. Mokhova, Natalia& Marek Zinecker,2019" A Survey of External and Internal Factors Influencing the Cost of Equity", Engineering Economics, 30(2),PP 173:186
  35. Njah, Mouna&Anis Jarboui,2013"Institutional investors, corporate governance, and earnings management around merger: evidence from French absorbing firms"Journal of Economics, Finance and Administrative Science 18 ,PP 89:96.
  36. Oner, Mehtap et al,2017" An Empirical Analysis On How Conservatism Influences Co st Of Equity Capital: Evidence From Turkey", Marmara Üniversitesi Öneri Dergisi, vol 12, no 48, PP 125-139.
  37. Paananen, M. and Lin, H. ,2009 , “The development of accounting quality of IAS and IFRS over time: the case of German”, Journal of International Accounting Research, Vol. 8 No. 1, pp 31-55.
  38. Pascan, Irina-Doina,2015" Measuring The Effects Of IFRS Adoption On Accounting Quality: A Review", Procedia Economics And Finance 32 (2015) PP580 : 587.
  39. Paglietti , Paola, 2009" Earnings management, timely loss recognition and value relevance in Europe following the IFRS mandatory adoption: evidence from Italian listed companies",economia aziendale, 4 , pp97-117.
  40. Pasko, Oleh et al, 2021, “Do Converged to IFRS National Standards and Corporate Governance Attributes Affect Accounting Conservatism? Evidence from China”, Scientific Papers of the University of Pardubice, , 29(2),PP 1:17

- 
- 
41. Platikanova, P., Perramon, J., 2012. Economic consequences of the first-time IFRS introduction in Europe, *Revista Española de Financiación Y Contabilidad XLI*(156), pp. 497:519.
  42. Pounder, Bruce, 2013" Measuring Accounting Quality" *Financial Reporting*,PP18-21.
  43. Rading Outa. Erick, 2011," The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on the Accounting Quality of Listed Companies in Kenya" *International Journal of Accounting and Financial Reporting* ISSN 2162-3082, Vol. 1, No. 1,PP 212-241.
  44. Rabia'tul A'dawiyah,et al,2021," The Effects Of International Financial Reporting Standard Adoption On Conservatism In Malaysian Banks", *Asian Journal of Empirical Research*, Volume 11, Issue 5 , PP 41-49.
  45. Rizki, Amalia& Atika Jasmine,2018" Investor Protection, Corporate Governance, Firm Value: Research on the Companies in Asia", *International Conference of Organizational Innovation*,PP547:565
  46. Seop Rhee, Chang& Hongmin Chun,2018" The Effect of Foreign Investors on the Cost of Equity Capital in Korean Stock Market", *KOREA OBSERVER*, Vol. 49, No. 4, PP687:708.
  47. Song, Shiwon,2018"Does Investor Attention to Accounting Information Matter to the Pricing of Stocks?", *INSEAD Working Paper Series*, PP1:48.
  48. Sugiarto, Hening Vidyari Shinta & Fachrurrozie,2018" The Determinant of Accounting Conservatism on Manufacturing Companies in Indonesia" *Accounting Analysis Journal*, 7(1),PP1-9.
  49. Sung Kao, Hui&Han Wei, Tzu,2014," The Effect Of IFRS, Information Asymmetry And Corporate Governance On The Quality Of Accounting Information" *Asian Economic and Financial Review*, 4(2),PP226-256.
  50. Uslu Divanoğlu, Sevilay& Haşim Bağci,2018" Determining the Factors Affecting Individual Investors' Behaviours", *International Journal of Organizational Leadership* 7,PP 284:299.
  51. W. Collins, Daniel et al,2003" Investor Sophistication And The Mispricing Of Accruals" *Review Of Accounting Studies*, 8,PP 251:276

- 
- 
52. Wang Fusheng et al ,2015," Financial Reporting Quality, Free Cash Flow, and Investment Efficiency" , SHS WebofConferences 17,pp 1-10 <http://www.shs-conferences.org>
  53. Wang, Mingzhu,2014" Which Types of Institutional Investors Constrain Abnormal Accruals?", An International Review, , Volume 22 Number 1 ,PP 43:67
  54. Wang, Ping& James Barrese,2019" Institutional Investors, Common Control, and Risk: An Investigation into Motives and Consequences" Review of Business: Interdisciplinary Journal on Risk and Society 39, no. 1, PP45:59.
  55. Wilson, Reginald,2016" Nonprofessional Investors' Framework for Understanding Earnings Quality"Journal of Accounting and Finance Vol. 16(1) PP 113:137.
  56. Yancheva, Alexandra,2018," Some Aspects of Information Asymmetry and its Effect on the Cost of Capital" Journal Of The Union Of Scientists, vol.7 №3,PP140-148
  57. Yang, Zhonghai et al,2014" Managers' Incentives, Earnings Management Strategies, and Investor Sentiment" International Journal of Business & Economics, Vol. 13, No. 2, PP157-180
  58. Yoon, Sora,2007" Accounting Quality And International Accounting Convergence" Degree of Doctor of Philosophy, [https://shareok.org/bitstream/handle/11244/6439/Business%20Administration%20\(MBA\)\\_13.pdf?sequence=1](https://shareok.org/bitstream/handle/11244/6439/Business%20Administration%20(MBA)_13.pdf?sequence=1),PP1-106
  59. Yurisandi, Try &Puspitasari, Evita,2015,"Financial Reporting Quality Before And After IFRS Adoption Using NICE Qualitative Characteristics Measurement" Social And Behavior al Sciences 211,PP644-652.
  60. Zhong, Yuxiang&Wanli Li,2017" Accounting Conservatism: A Literature Review ",Australian Accounting Review No. 81 Vol. 27 Issue 2,PP195-213



---

---

**Proposed Model for Measuring the Effect Conditional Conservatism in accordance With International Financial Reporting Standards (IFRS) And Its Impact on The Efficiency of Investors' Decisions: Applied Study on Companies Listed in The Egyptian Stock Exchange**

*By*

**Hanan Abdelraouf Riad Elrefaie**

**ABSTRACT**

The search aimed to determine the impact of the conditional conservatism, (timely recognition of losses) on the efficiency of investors' decisions, through the analysis of previous studies that focused on the impact of the adoption of international financial reporting standards on the conditional conservatism (timely recognition of losses), and the relationship between the conditional conservatism (timely recognition of losses) and the efficiency of decisions investors', then prepare a proposed model to measure the effect of conditional conservatism on the efficiency of investors' decisions in accordance With International Financial Reporting Standards (IFRS).

to achieve the objectives of the search and to test the hypothesis, the financial statements of the joint stock companies whose shares are traded on the Egyptian Stock Exchange were compiled, Where the search sample was represented by companies that are among the most active fifty companies , which did not come out of the index during the time period from 2013 to 2019, and after excluding both the banking sector as well as companies that did not remain in the index for 6 years representing the analysis period from 2013 to 2019 (as well as excluding 2016 which represents the first year of the application of international financial reporting standards in Egypt) The final sample of the search became 25 companies with a total number of 150 views.

---

---

**The search key findings include:**

- IFRS positively affects the conditional conservatism, (timely recognition of losses).
- conditional conservatism, (timely recognition of losses) positively affects the efficiency of investors' decisions in accordance With International Financial Reporting Standards (IFRS).

The research concluded with recommendations including the necessity of obligating companies to apply an appropriate level of conditional conservatism, (timely recognition of losses) and disclose it when preparing financial reports, and the need for regulatory bodies to provide guidelines for the application of international financial reporting standards, provided that this guide includes controls that govern the process of the multiplicity of accounting measurement alternatives offered by Standards .

**Key words:** Conditional Conservatism, International Financial Reporting Standards (IFRS), The Efficiency of Investors' Decisions